المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي
مركز بحوث كلية الآداب

طلاق ما قبل الزفاف : أسبابه وسمات المطلقين

إعداد

الدكتور/ خالد بن عمر الرديعان

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب

دراسة علمية محكمة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨

يعبر هذا البحث عن رأي كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز .

إهداء وشكر

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدتي، داعيًا الله بأسماءه الحسنى وصفاته العليا أن يخفف كربتها، ويحسن خاتمتها، ويرزقها الجنة جراء معانتها واحتسابها، وأن يرزقني وأبنائي البر بها... آمين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود على تمويل هذه الدراسة وأخص بذلك سعادة الدكتور محمد بن عبدالله المعيذر مدير المركز وزملاءه في لجنة اختيار البحوث الممولة، وهيئة التحكيم التي أجازت الدراسة. وأشكر سعادة الدكتور نايف بن ثنيان آل سعود مدير المركز الحالي متمنيا له التوفيق في عمله. كما أشكر الاستاذ أحمد الهديب في المركز على تفانيه في عمله وسرعة تجاوبه. أشكر كذلك أفراد العينة ممن ابقيت اسماءهم طي الكتمان حسب رغبتهم، داعيا الله ان يكونوا و طليقاتهم قد أفادوا من تجربة الطلاق لمواصلة رحلة العمر دون منغصات، وان يكون فشلهم في الزواج الأول حافزا لهم لتحقيق النجاح في زواج آخر، وفي ميادين أخرى...آمين.

الباحث.

"اذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين،
فليتق الله في النصف الباقي"

جلال الدين السيوطي، الفتح الكبير، ج١، ص: ٩٣

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس المحتويات .	٧
ملخص .	٩
الفصل الأول : مقدمة الدراسة ص ص ١١-١٦	
• تمهيد	١١
• مشكلة الدراسة	١٢
• أهمية الدراسة	١٤
• تساؤلات الدراسة	١٥
• صعوبات الدراسة	١٦
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة ص ص ١٩-٣٩	
• مفهوم الطلاق	١٩
• تاريخ الطلاق	٢٠
• الطلاق في الاسلام	٢٢
• انواع الطلاق في الاسلام	٢٥
• النظرية الوظيفية والطلاق	٢٧
• الدراسات السابقة	٣١

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة ص ص ٤١ -٤٥	
• أولا : نوع الدراسة	٤١

• ثانيا : منهج الدراسة	٤١
• ثالثا : عينة الدراسة	٤٢
• رابعا : جمع البيانات	٤٣
• خامسا : صدق البيانات والتعويل عليها	٤٤
• سادسا : تحليل البيانات	٤٥
الفصل الرابع : نتائج الدراسة ص ص ٤٧ -٨٠	
• تمهيد	٤٧
• أولا : إجراءت طلاق ما قبل الزفاف	٤٧
• ثانيا : البحث عن شريكه	٥١
• ثالثا : عقد القرآن (الملكه)	٥٨
• رابعا : أسباب التعجيل بعقد القرآن (الملكه)	٦٤
• خامسا : أسباب تأخير عقد القرآن إلى يوم الزفاف	٦٩
• سادسا : السمات العامة للمطلقين	٧١
• سابعا : أسباب الطلاق المبكر	٧٧
الفصل الخامس : مناقشة واستنتاجات ص ص ٨٥ -٩٠	
المراجع.	٩١
الملخص باللغة الإنجليزية.	٩٥

ملخص

تتناول هذه الدراسة الطلاق الذي يلي عقد القران ويسبق دخول الزوج بالزوجة. أرادت الدراسة معرفة أسباب هذا النوع من الطلاق السريع جدا ، ولماذا يلجأ اليه بعض الشبان، وظروف وقوعه، اضافة إلى الرغبة في معرفة سمات المطلقين. وخلال مرحلة جمع البيانات برز قضايا أضافية تم مناقشتها في ثنايا الدراسة؛ كطريقة اختيار الشريك، ودوافع التعجيل بعقد القران، والأسباب التي تدفع ببعض الأسر الى تأخير عقد القران حتى يوم الزفاف. تكونت عينة الدراسة من ١١ حالة من المطلقين في مدينة الرياض، تم انتقاءهم من ٢٣ حالة خضعت للدراسة. تراوحت أعمار المبحوثين بين ٢٤ و٣٢ سنة جاءوا من خلفيات متباينة. ولغرض جمع البيانات فقد أستخدمت المقابلة المعمقة بهدف الحصول على معلومات تفصيلية، اضافة الى اداة "تاريخ الحياة". ساق المبحوثون ما يبرر اتخاذهم قرار الطلاق؛ كعدم الرضا عن طريقة أختيار الشريكة، وعدم التجانس الفكري بين الطرفين كأسباب رئيسية للطلاق. أتضح أيضا ان البعض منهم استخدم الفترة الواقعة بين عقد القران وليلة الزفاف "الموعودة" كفترة تعارف مكنتهم من معرفة شريكاتهم ليقرروا بعد ذلك عدم الاستمرار في العلاقة ما دفعهم لأتخاذ قرار الطلاق في مرحلة مبكرة تجنبا لصعوبات مستقبلية فيما لو تم الزواج. المبررات التي ساقها المبحوثون تعكس نمط تفكيرهم، والكيفية التي ينظرون بها الى مسائل يعتقدون بأهميتها القصوى كالزواج واختيار الشريك؛ وهي نظرة تنم عن رغبة في الانعتاق من هيمنة تقاليد عريقة "كالزواج المرتب" arranged marriage حيث تتضاءل فرص الشبان في اختيار شريكاتهم دون تدخل عدة أطراف. بقرار الطلاق فأنهم ربما عبروا عن ثقافة جيل يتأرجح بين تقاليد الماضي ومتطلبات عصر العولمة والانفتاح الذي لايوفر لهم رغم ذلك الا خيارات محدودة وهي مفارقة !

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد:

يصعب التنبؤ بردة فعل الفرد تجاه بعض المواقف كالموقف الذي يجمع بين رجل وامرأة وجدا نفسيهما ودون سابق معرفة كافية شركاء في علاقة زواج احد شروطها أن تتسم بدرجة من الديمومة. وتكمن الصعوبة في تصور ما ستؤول إليه هذه العلاقة و ما سينجم عنها مقارنة بما يمكننا التنبوء به فيما لوجمعنا وفي قفص صغير غزال وأسد جائع. ليس رجما بالغيب قولنا إن مصير الغزال محسوم سلفا فهو حتما لن يأكل الأسد، إلا إننا قد نتهم بالشعوذة وضرب الرمل لو قلنا إن الرجل والمرأة ستكون حياتهما على ما يرام وأنهما سيعيشان مع بعضهما سنوات وسنوات في سبات ونبات ويخلفان صبيان وبنات.

تنطلق دراستنا من مشهد مشابه حيث اكتشف الشريكان (الزوج والزوجة) ومنذ مرحلة مبكرة إن العلاقة الكيميائية بينهما لم تتفاعل بدرجة كافية بالرغم من سخونة الموقف، ومن ثم لجآ إلى خيار الطلاق لحل موقف ارتأياه متأزما. هذه الدراسة تسلط الضوء على الأسباب التي تدفع إلى إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق في مرحلة مبكرة قبل أن تكتمل عناصر الزواج. وقد اقتصرت الدراسة على الطلاق الذي يقع إبان الفترة التي تعقب عقد القران وتسبق ليلة الزفاف، وهو ما سيرد تفصيله في مشكلة البحث.

ولغرض جمع البيانات فقد أجريت مقابلات مع مطلقين (ذكور) تراوحت أعمارهم بين ٢٤ و٣٢ سنة يقطنون أحياء مختلفة في مدينة الرياض. تكونت عينة البحث من ٢٣ مفردة واستلت النتائج من مقابلات معمقة in-depth interview أجريت مع ١١ مفردة (حالة) تم انتقاءهم من العينة الأساسية وذلك لتوفرهم على عنصر التمثيل؛ فهم يعكسون والى حد كبير سمات المطلقين في الفئة المشار إليها، وذكروا أسباب طلاق

ربما كانت شائعة. اعتمد البحث على آليات الدراسة الكيفية qualitative (النوعية) من خلال المزاوجة بين أدوات الانثروبولوجيا في جمع البيانات وتحليلها والمنظور السوسيولوجي في فحص المشكلة وتفسيرها، انطلاقا من مسلمة إن الحدود بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا ليست بذات السماكة التي تمنعهما من الالتقاء في تفسير وفهم السلوك الاجتماعي.

مشكلة الدراسة The Research problem:

ازدادت حالات الطلاق في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، ولاسيما إن للطلاق عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، فزيجة من كل خمس زيجات مآلها الفشل كما تشير الإحصاءات الرسمية في المملكة (وزارة العدل،١٤٢٢). إن مبعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير، وأن الطلاق ومشكلات أخرى تعصف بأسرة اليوم تشكل معاول هدم في جدار المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الطلاق كالأطفال الذين يحصدون نتائج ما يفعله الكبار، وإنها حقا لمفارقة غريبة أن يعتدي الكبار على حقوق الصغار دون أن يكون للأخيرين كلمة ورأي في الموضوع.

ومع ذلك فالدنيا ما تزال بخير إذ ليس كل حالات الطلاق تنتهي بنتائج مأساوية كما يتصور البعض، وليس كل المطلقين والمطلقات لديهم أبناء يخشى عليهم من الضياع، وليس كل المطلقين والمطلقات ممن يندمون على فعلتهم، فهناك الطلاق الذي يقع قبل الإنجاب، وهناك الطلاق الذي يتم بأسرع من ذلك خلال "فترة الخطوبة" التي لا تتضمن معاشرة أو دخول الزوج بالزوجة. وانه لمن قبيل المجاز القول "فترة خطوبة" فبعض المجتمعات المحافظة كالمجتمع السعودي تستعيض عن الخطوبة engagement بعقد القران مباشرة دون أن يتمكن الشاب والفتاة من معرفة بعضهما بدرجة كافية، ومن ثم تنعت تلك الفترة الفاصلة بين

عقد القران و ليلة الزفاف " بفترة الخطوبة" وهي في الغالب فترة لا تطول لأسباب سوف نناقشها لاحقا.

تنحصر قضية هذه الدراسة إذن في "الطلاق الذي يسبق الزفاف" الذي يقع بعد عقد القران دون أن يكون الزوج قد دخل بزوجته أو عاشرها، أو انتقلت معه إلى بيت الزوجية. ومع شيوع اعتقاد بأن حالات طلاق كهذا قليلة ونادرة، إلا إن من يقوم بزيارة إلى محاكم الأنكحة سيفاجأ بعدد حالات الطلاق المبكر التي يتعامل معها القضاة بشكل شبه يومي، مما يدفع إلى التساؤل عما إذا كان الأمر ظاهرة تستحق الدراسة أم أنها حالات فردية و محدودة تحدث هنا وهناك ومن ثم لا يوجد ما يبعث على القلق بشأنها.

نشير إلى حقيقة إن جميع حالات الطلاق يتم إدراجها في إحصاءات المحاكم ووزارة العدل "كطلاق" دون تصنيف لنمط الطلاق، ومتى وكيف وقع، وما إذا كان مبكرا، وهل حدثت معاشرة بين الزوجين أم لا. يتم في الغالب كتابة "بكر" في وثيقة الطلاق (الصك) لوصف الفتاة التي طلقها شريكها قبل الدخول بها (على افتراض انها لم تتزوج رجلا قبله و انها لاتزال تحتفظ بعذريتها). وعادة فأن القاضي يتحقق من أمر البكارة بسؤال الطرفين حول ما إذا كانت المعاشرة الجنسية قد وقعت بينهما أم لا إذ ليس هناك ما يمكن فعله أكثر من ذلك. سوف نقصر البحث على حالات من المطلقين الذكور لمعرفة الأسباب التي دفعتهم إلى ابغض الحلال، وسنناقش سماتهم العامة للخروج بنتائج قد يجدها البعض مفيدة في فهم جوانب من العلاقة الزوجية.

أهمية الدراسة Significance of study:

تنبع أهمية الدراسة من حقيقة إن معظم الدراسات حول الطلاق تركز على الطلاق الشائع الذي يقع بعد الدخول بالزوجة سواء طالت فترة الزواج أم قصرت. إلا إن هذه الدراسة تختلف قليلا عما هو مألوف فهي تسلط الضوء على نمط من الطلاق تم تجاهله في دراسات سابقة.

غني عن الذكر إن بعض الأسر تلجأ إلى الإسراع بعقد قران الشاب والفتاة دون أن يكونا قد تعارفا بدرجة كافية وذلك لأسباب مبررة اجتماعيا؛ منها رفع الحرج عن أهل الفتاة عند زيارة الشاب أهل زوجته، ولتمكينه من الحديث اليها في بيئة اجتماعية محافظة لا تسمح باختلاط الشاب والفتاة قبل عقد قرانهما. يصبح عقد القران والحال كذلك مظلة شرعية فالشاب وطبقا للفقه السائد يصبح زوجا شرعيا للفتاة دون أن يعني ذلك بالضرورة دخوله بها، فذلك أمر يتم تأجيله حتى موعد آخر يسمى "ليلة الزفاف" التي يفصلها عن ليلة عقد القران في الغالب أيام أو أسابيع وربما بضعة أشهر وأحيانا فترات أطول من ذلك.

يرى البعض إن عقد القران بهذه السرعة يجنب الطرفين (الشاب والفتاة) المحظورات الدينية "كالخلوة غير الشرعية" التي ربما وقعت عندما لا يكونا قد عقدا قرانهما حتى وان توفرت نية الزواج وتحدثت أسرتيهما بموضوع زواجهما وحصل القبول. أيضا فأن أسرتي الشاب والفتاة تعدان الفترة الواقعة بين عقد القران وليلة الزفاف بمثابة فترة خطوبة تستطيع الأسرتين (أسرة الشاب وأسرة الفتاة) -وليس الشريكين فقط- من معرفة بعضهما جيدا وذلك في إطار مقبول شرعا وعرفا وذلك عندما يكون الشاب والفتاة من اسرتين متباعدتين لحميا، علما إن الزواج القرابي أو اللحمي endogamy شائع جدا في المجتمع السعودي (الرويلي، ٢٠٠٥) بالرغم من تزايد حالات الزواج الاغترابي في السنوات الأخيرة exogamy لأسباب صحية كزيادة الوعي بالأمراض الوراثية الناجمة عن الزواج اللحمي. وتصبح المشكلة أكثر حرجا للأسرتين عندما لا يحدث توافق بين الشاب والفتاة وينتهي أمرهما بالطلاق وهس مسألة واردة جدا. وحسب علم الباحث فأنه لم يقع على دراسة تناولت الطلاق المبكر الذي يلي عقد القران سوى الماعة صغيرة وردت عند كلثم الغانم (١٩٩٨) عندما كتبت إن أكثر من ٢٠% من حالات الطلاق في محاكم قطر لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٤م هي حالات طلاق مبكر سبقت الزفاف، مع توصية الباحثة بضرورة دراسة أسباب ذلك. من هنا تأتي أهمية دراستنا فهي

تناقش صنفا من الطلاق تم تجاهله من قبل كثيرا من الباحثين الذين كتبوا في الطلاق.

تساؤلات الدراسة assumptions:

نشير بداية إلى إن الدراسات النوعية qualitative لا تميل إلى فكرة اشتقاق أو توليد فروض كما هو معمول في البحوث الكمية، وعوضا عن ذلك فإنها تكتفي بطرح تساؤلات (Robson, 1996). غني عن الذكر إن الفروض hypothesis تقوم على فكرة الكشف عن علاقة محتملة بين متغيرات مستقلة (أسباب المشكلة) causes ومتغيرات تابعة (نتيجة المشكلة) effects ، ومن ثم يجهد الباحث للبرهنة على صحة فروضه أو دحضها في الوقت الذي قد يهمل احتمالات وأسباب أخرى للمشكلة ربما برزت خلال مرحلة جمع البيانات كما يشير إلى ذلك روبسون (١٩٩٦) وغيره ممن يتحدثون عن النظرية المتجذرة grounded theory . ويثور جدل بين أصحاب التوجهين الكمي و الكيفي حول ما إذا كان من الضروري صياغة فروض أم لا، وهو جدل يعكس التباين في مناهج البحث الاجتماعي. تكتفي هذه الدراسة بتساؤلات بسيطة جاءت على النحو التالي:

١-ما المقصود بطلاق ما قبل الزفاف؟

٢- ما الأسباب التي تدفع ببعض الشباب (الذكور) إلى الطلاق قبل الزفاف؟

٣- ما خصائص المطلقين أو السمات العامة التي تجمعهم؟

وقد تفرع عن هذه التساؤلات فيما بعد بعض الأسئلة اتضح أهمية الإجابة عنها، علما إن هذه الأسئلة برزت خلال مرحلة جمع البيانات حيث جاءت كما يلي:

- كيف تتم إجراءات الطلاق الذي يسبق الزفاف؟
- ما الطرق التي اتبعها أفراد العينة في البحث عن شريكة؟

- ما إجراءات عقد القران وكيف تتم؟
- لماذا يعجل البعض بعقد القران أو يؤخره إلى ليلة الزفاف وما مبررات ذلك؟

صعوبات الدراسة Limitations of the study :

لم يتمكن الباحث من مقابلة الطرفين (المطلق والمطلقة) وتم الاكتفاء بمطلقين (ذكور) تسنى للباحث مقابلتهم والتحدث إليهم بشكل ودي وبالتفصيل بحيث سرد كل مبحوث حالته مع توجيه المقابلة عند الحاجة. إن عدم مقابلة مطلقات لم يكن واردا لمبررات لا تخفى على القاري كصعوبة القيام بذلك من قبل باحث رجل، ومن ثم اقتصرت الدراسة على رواية المطلقين الذكور فقط، للأسباب التي تم إيرادها في الفصل الثالث. والتماسا للموضوعية تقمص الباحث عند الحاجة موقف الطرف الغائب (المطلقة) بهدف دفع المبحوث إلى مزيدا من الإفصاح حول سبب الطلاق مع تذكير كل مبحوث بمسئوليته كطرف فاعل في قرار الطلاق فالعصمة بيده. وعليه فأن غياب احد إطراف القضية قد يعد معوقا. أما المعوق الآخر فهو غياب البيانات الكمية والجداول الإحصائية في الدراسة، مع التذكير إن الدراسة ذات منحى سوسيو- أنثروبولوجي، حيث الاعتماد كان على مقابلات مفتوحة لا يخضع ما تحويه من معلومات للتكميم quantifying مقارنة بالاستبيان ذو الأسئلة المغلقة الذي يسهل تكميم بياناته وعرضها بجداول إحصائية. يتناول الفصل القادم الإطار النظري للدراسة حيث يحدد مفهوم الطلاق، والنظرية التي تفسر بعض جوانب القضية مع عرض موجز لبعض الدراسات ذات الصلة.

الفصل الثاني

الإطار النـظري للدراسة

مفهوم الطلاق:

يعرف الطلاق divorce لغة بأنه حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته. ويعرفه الفقهاء بأنه "رفع القيد في الزواج الصحيح في المال أو المآل، بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة" (الكبيسي،١٩٧٧:١٩). ويعرفه عبد الرحمن الصابوني(١٩٨٣) بأنه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى".

و يرد في هذه الدراسة مفهوم" الطلاق المبكر" الذي نشير به إجرائيا إلى **"حدوث الطلاق بشروطه المعروفة شرعا عدا انه طلاق يقع قبل الزفاف أي قبل دخول الزوج بالزوجة وحدوث المعاشرة أو الاتصال الجنسي بينهما"**.

لابد من الإشارة إلى إن بعض الأسر تقدم على إبرام عقد القران (الملكة) حالما تتم الموافقة والقبول بين الطرفين (أسرة الزوج وأسرة الزوجة)، إلا إن ذلك لا يعني انتقال الزوجة مباشرة إلى بيت الزوج (وهو جائز شرعا إلا انه غير مقبول عرفا) إذ لابد من تحديد موعد للزفاف الذي قد يعقب عقد القران بفترة ربما تمتد أيام أو أسابيع أو عدة أشهر وربما أكثر طبقا لاتفاق يتم بين الأسرتين في الغالب وليس الشريكين.

يستطيع الزوج خلال الفترة التي تسبق الزفاف زيارة زوجته في بيت أهلها، ومقابلتها والحديث إليها وربما الخروج سوية على إن الأمر الأخير ليس شائعا، عدا إن العرف الاجتماعي لا يجيز للزوج المبيت مع

زوجته أو حدوث اتصال جنسي بينهما بالرغم من مشروعية ذلك إسلاميا، إذ لابد من الانتظار حتى ليلة الزفاف طبقا للعادات والتقاليد.

تاريخ الطلاق:

قديم هو الطلاق قدم الزواج، فجميع الأمم السابقة عرفت الطلاق ووضعت شرائع لتنظيمه. ويعتبر كثيرا من الباحثين ان حامورابي البابلي صاحب أشهر القوانين في التاريخ كان أقدم المشرعين الذين سنوا لوائح للطلاق حيث نصت شريعته على حق الزوج في تطليق زوجته في حالة العقر (عدم الإنجاب)، وان للمرأة حق الانفصال الدائم عن الزوج في حالة الكراهية بعد إن يفصل القضاء في ذلك، وعند خطأ الزوج فأن المرأة تعود إلى بيت أبيها بعد أخذ حاجياتها (الغندور،١٩٧٢:٢٥٣).

إما الإغريق (اليونان القدماء) فأنهم أيضا مارسوا الطلاق حيث يعد من سلطات الرجل وانه يوقعه لأي سبب يراه وفي أي وقت يشاء. أيضا فأن الرجل يمكنه تزويج مطلقته إلى شخص آخر أو إن يوصي بها لشخص آخر بعد مماته. ولا تستطيع الزوجة إن تطلق زوجها إذا كان عقيما إلا إن للزوج الحق في دعوة احد أقاربه للاتصال بزوجته ومعاشرتها لإنجاب الأولاد (الزراد وياسين،١٩٨٧:٣٣) وهو ما يذكرنا بنكاح الأستبضاع الذي كان معروفا عند عرب الجاهلية. إما عند الرومان فقد بدأ تشريع الطلاق بإعطاء السلطة للرجل في إيقاعه. وفي العصر الروماني الكلاسيكي أصبح للمرأة الحق في تطليق الزوج بدون قيود وبلا سبب. وقد خالف جوليانوس الملك قسطنطين بتحديد حرية الطلاق بأعطاءها للطرفين تماشيا مع التقاليد والعادات الرومانية (المصدر السابق:٣٣-٣٤؛ الكبيسي،١٩٧٧).

وفيما يتعلق بالأديان السماوية فان اليهودية القديمة أعطت الرجل الحق في طلاق زوجته عندما يعلم أنها سيئة السلوك أو عند رغبته الاقتران بامرأة أخرى. وتحرم اليهودية عودة المطلقة إلى زوجها حتى وأن طلقها الزوج الثاني أو مات عنها، وليس للمرأة الحق في طلب الطلاق من زوجها، وهو الأمر الذي تغير في العصور الحديثة حيث

أصبح يحق لها طلب الطلاق ولكن بعد إن تنظر المحكمة في الأمر (الغندور،١٩٧٢:٢٥٦). إما في المسيحية فهناك اختلاف حول الطلاق فالمسيح عليه السلام حرم الطلاق بموعظة جاء فيها: "قد قيل: من طلق امرأته فليدفع إليها كتاب الطلاق. أما إنا فأقول: من طلق امرأته لغير علة الزنا فقد جعلها زانية، ومن تزوج مطلقة فقد زنى". وفي الكاثوليكية فأن الطلاق محرم لأي سبب استدلالا بنصوص سفر متى، ولوقا، ومرقس. وان على الطرفين احتمال المكاره والمساوئ حتى الموت. أما البروتستانت وهم اقل تشددا في مسألة الطلاق فأنهم يجيزون الطلاق ولكن في حالتين فقط: الزنا وتغيير الدين. ويبدي الأرثوذكس وهم طائفة مسيحية كبيرة مرونة أكثر في قضية الطلاق حيث يضيفون أسباب أخرى تستوجب الطلاق، إضافة إلى الزنا وتغيير الدين (الزراد وياسين،٣٤-٣٥: ١٩٨٧).

إما عرب الجاهلية فأنهم عرفوا الطلاق وأنواع متعددة من الزواج كزواج الرهط والأستبضاع. وفيما يخص الطلاق فأنهم أيضا مارسوه وأسرفوا في ذلك، وقد كان للطلاق عدة أشكال هي على النحو التالي:

١- نظام الطلقات الثلاث: والنظام الرجعي.

٢- نظام المخالعة حيث يقول الأعرابي لزوجته: حبلك على غاربك أي أخليت سبيلك.

٣- نظام الظهار كقول الرجل لأمرأتة : أنت محرمة علي كظهر أمي. وقد حرم الإسلام الظهار بعد حادثة حاطب بن أبي بلتعه التي نزل آية التحريم بسببها.

٤- نظام الأيلاء: وكان ايلاؤهم في الجاهلية يصل إلى المسن والمسنين فإذا فارق الرجل زوجته على مال فيقال لذلك الخلع، حيث تفتدي المرأة نفسها بمال. ومن العرب من لا يطلق بل يهجر زوجته حتى تدفع له مالا فيطلقها عندئذ. وبعض نساء الجاهلية كن يشترطن للزواج بهن أن تكون العصمة بأيديهن ومنهن سلي بنت عمر بن زيد بن لبيد الخزرجية، وفاطمة بنت الحرشي الأنمارية، وأم خارجه وغيرهن (المرجع السابق،١٩٨٧:٣٥). وقد عد الإسلام الأيلاء عقاب غير مبرر للزوجة وعده من الأسباب التي تجيز للمرأة طلب الطلاق، ويقصد بالأيلاء

امتناع الرجل عن معاشرة زوجته أربعة أشهر كعقاب لها (شلبي،١٩٩٠:٦٣)، علما إن الإسلام استعاض عن الأيلاء بهجر الرجل زوجته في المضجع وبالتأكيد لفترة قصيرة كأسلوب تدريجي يسبق الطلاق إذ ربما حدث تقارب بين الزوجين خلال فترة الهجر وعادت المياه إلى مجاريها مما ينفي الحاجة إلى الطلاق الذي يظل آخر العلاج عندما تستنفذ الخيارات الأخرى التي حددها الشرع الحنيف.

الطلاق في الإسلام:

أباح الإسلام الطلاق عندما تتعذر العلاقة الزوجية السليمة. إلا أن الطلاق وهو ابغض الحلال إلى الله خضع للتقنين الآلهي حتى لا يتم اللجوء إليه إلا عند الضرورة القصوى بسبب ما قد يترتب عليه من نتائج سلبية تتعلق بتفكك الأسرة وربما تشرد الأولاد وقطع الرحم والنزاع بين الأقارب. والمتأمل في كيفية إيقاع الطلاق الإسلامي يلحظ وجود جملة من الخطوات لابد من إتباعها قبل إيقاع الطلاق يمكن إيجازها بالتالي:

١- الموعظة الحسنة (نصح الزوجة ومجادلتها بالحسنى).
٢- الهجر في المضجع (امتناع الزوج عن النوم مع زوجته في فراش واحد).
٣- الضرب غير المبرح (حدده بعض الفقهاء بأن لايكون مدميا ولا مبرحا ولا على الوجه، وان كان بعصا فبحجم السواك لمنع الأذى البدني).
٤- التحكيم (توسيط الأهل وأقرباء الطرفين).
٥- ترقب طهر جديد قبل إيقاع الطلاق (يطلقها بطهر لم يمسسها فيه).
٦- الطلاق الرجعي الأول (يقول لها بالحرف: انت طالق ولا يزيد؛ فقوله انت طالق بالثلاث أو ثلاثا أو انت طالق..طالق...طالق.. يعد من الطلاق البدعي وان كان يقع).
٧- الطلاق الرجعي الثاني (كما في الفقرة السابقة).
٨- الطلاق الثالث والأخير (الغانم ١٩٩٨:٢٦).

تشير تلك الخطوات إلى أهمية التروي والمراجعة قبل أن يتلفظ الرجل بالطلاق. وحتى بعد وقوع الطلاق، فأن الإسلام جعله على مراحل بحيث يستطيع الرجل مراجعة الزوجة خلال فترة معلومة بعد وقوع الطلاق الأول وان يشهد على ذلك، وإرجاعها أيضا بعد وقوع الطلاق الثاني. وتحرم الزوجة بعد الطلاق الثالث ويصبح الأمر كما يقول الفقهاء "طلاق بينونة كبرى" لقوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ (البقرة:٢٢٩). وبالرغم من ذلك فقد أباح الإسلام للرجل أن يتزوج مطلقته مرة أخرى، شريطة أن تكون قد طلقت من رجل على أن لا يكون زواجها من ذلك الرجل بهدف "التحليل" لتعود إلى الزوج الأول، بل إن الرسول عليه الصلاة والسلام اشترط على امرأة تريد العودة إلى زوجها السابق "أن تذوق عسيلته وأن يذوق عسيلتها" أي "عسيلة" الزوج الأخير بما يشير إلى ضرورة حدوث المعاشرة الجنسية التي قد يترتب عليها حمل أو رغبة في البقاء مع الزوج الثاني. وان ذلك بهدف منع الزيجات الصورية التي يراد منها التحايل على النصوص الشرعية من جهة، ومن جهة أخرى لتمكين المرأة من استئناف حياتها الزوجية مجددا، وان تحصل على فرصة مساوية للرجل إذا أرادت البقاء مع الزوج الأخير. ويطلق على الزواج الصوري بهدف تحليل الزوجة باللهجة العامية "التجحيش" (من جحش: صغير الحمار) أشارة إلى المعاشرة الجنسية العابرة التي لا تبتعد كثيرا عما تفعله الحيوانات، وهو ما قد يقوم به البعض لتحليل زوجة قريب أو صديق؛ فيرتبط الزوج الثاني بالمطلقة فترة قصيرة يعاشرها خلالها ثم يطلقها لكي تصبح بعد طلاقها منه "محللة" للزوج الأول الراغب في العودة إليها. ويتبين من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (تذوق عسيلته) ان الهدف من الزواج الثاني للمرأة اعطاءها خيارا جديدا مع رجل آخر لكي تقرر مصيرها بنفسها؛ إذ ربما رغبت البقاء مع الزوج الثاني ورغب البقاء معها إذا كانت نيته الزواج الدائم وليس بقصد "التحليل" أو "الزواج الصوري" كما يفعل بعض المتحايلين على النصوص الشرعية.

وقد فصلت كتب الفقه الإسلامي الطلاق بشكل دقيق، إلا إن السمة المشتركة لهذا التراث الفقهي العظيم انه واقعي للحفاظ على رابطة

الأسرة، فقد اجتهد كثيرا من الفقهاء في النصوص الشرعية لصالح استمرار العلاقة الزوجية. ومصدر تلك الاجتهادات الأخطاء التي يقع فيها البشر وجهل كثيرا منهم بالتدرج في مسألة الطلاق، ووقوعهم في أشكال من الطلاق البدعي كالتلفظ بالطلاق ثلاثا أو التطليق في فترة طهر مس فيه الزوج زوجته، ناهيك عن اختلاف بعض الفقهاء في مسألة طلاق السكران والغضبان وهل يقعان أم لا، وهي القضايا التي تناولها الفقهاء مع تغليبهم للناحية العملية وبما يضمن استمرار العلاقة الزوجية عند رغبة الطرفين دون التعدي على النصوص قطعية الدلالة. وكقاعدة شرعية معروفة فأن الطلاق الصحيح هو "ما وقع خلال طهر لم يمسس الزوج فيه زوجته" بمعنى لم يعاشرها جنسيا، ما يشير إلى أهمية توقيت زمن الطلاق والتفكر فيه مليا قبل الأقدام عليه بعد مراعاة الخطوات التي أوردناها آنفا.

وقد عرف عن الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله (مفتي المملكة سابقا) تأنيه في قضايا الطلاق وهو المنهج الذي أخذه عنه طلابه، فقد كان يغلب المصلحة المجتمعية ويجتهد في قضايا الطلاق التماسا لمنعه وللحفاظ على كيان الأسرة. وقد كان يحث طلابه بعدم التسرع في فتوى الطلاق، ويطلب ممن يعزمون على الطلاق مراجعة قضاة المحاكم. وقد يلجأ بعض القضاة إلى إحالة صاحب الدعوى إلى سماحته لسعة علمه في هذا الباب، ولتساهل كثيرا من الناس بأمر الطلاق حيث يقع في بعض الأحيان لأسباب غير وجيهة. نشير بهذا الصدد إلى إن شيوخ الإفتاء في المملكة يحجمون عن الأفتاء في الطلاق وهل وقع أم لا وذلك في برامجهم الإذاعية والتلفزيونية، ويطلبون من المستفتين مراجعة القضاة في المحاكم أو اللجوء إلى هيئة الإفتاء لدراسة المسألة عن كثب وبتروي الأمر الذي يعني ضرورة عدم التسرع في الطلاق لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة.

أنواع الطلاق في الإسلام:

يعطي الفقهاء استنادا إلى الآيات القرآنية الزوج الحق في تطليق زوجته ثلاث مرات، ويقسمون الطلاق بالنسبة إلى الآثار المترتبة عليه إلى ثلاثة أنواع:

ا- **الطلاق الرجعي**، فإذا طلق الزوج زوجته للمرة الأولى أو الثانية فبإمكانه إعادة رابطة الزوجية من دون عقد جديد، ولا يحتاج إلى رضا الزوجة مادامت في فترة العدة المحددة في القرآن بثلاثة قروء (ثلاث فترات حيض).

ب- **الطلاق البائن بينونة صغرى**، فإذا انقضت فترة العدة، بعد الطلاق الأول أو الثاني، قبل أن يسترجع الزوج زوجته، يصبح الطلاق بائنا. وبإمكان الزوج هنا إعادة رابطة الزوجية، للمرة الثانية أو الثالثة، ولكن برضا الزوجة وبعقد ومهر جديدين.

ج- **الطلاق البائن بينونة كبرى**، وهو الطلاق للمرة الثالثة حيث يحرم على الرجل إعادة مطلقته إلا بعد أن تنكح رجل غيره ويطلقها أو يموت عنها فعندئذ يحق لها الزواج بطليقها الأول بعد إكمال فترة العدة.

وقد قسم الفقهاء الطلاق إلى نوعين طبقا لمشروعيته:

أولا: **الطلاق السني**، وهو أن يطلق الزوج زوجته في فترة طهر لم يجامعها فيه، وإلا يستخدم حقه في التطليقات الثلاث دفعة واحدة. ويصبح الطلاق بائنا بينونة كبرى إذا طلقها ثلاث مرات وتدريجيا بحيث يطلقها خلال فترات الطهر كما أسلفنا.

ثانيا: **الطلاق البدعي**، وهو أن يطلق الزوج زوجته وهي حائض، أو في فترة طهر جامعها فيه، أو أن يطلقها ثلاثا بلفظ واحد أو خلال فترة طهر واحد. ويتفق جمهور العلماء على إن الذي يوقع الطلاق البدعي يعد مخالفا للسنة المطهرة، إلا إن طلاقه ورغم انه بدعي يصبح نافذا (عشا، ١٩٩٧: ١٣٥-١٣٦).

وأخيرا فأن باب الطلاق واسع؛ فقد اختلف الفقهاء في بعض تفاصيله واجتهدوا فيها كطلاق السكران وهل يقع أم لا، إلا إن هناك نصوص قطعية الدلالة لا يختلفون عليها. وينظر إلى اختلاف الفقهاء حول الطلاق على انه أمر ايجابي؛ فهو إعمال للعقل في نصوص قابلة للتأويل في نهاية المطاف.

النظرية الوظيفية والطلاق:

نشير ابتداء إلى إن النظرية الوظيفية معنية بمسألة حفظ النظام أو البناء الاجتماعي وصيانته من الخلل؛ فهي نظرية محافظة مقارنة بنظريات الصراع الاجتماعي. وتطلق الوظيفية على عملية صيانة البناء الاجتماعي وحفظه "التوازن" equilibrium وتؤكد على إن حدوث خلل في نسق ما لابد أن يتبعه خلل في موقع آخر، وعليه فأن ارتفاع معدلات الطلاق لابد أن يكون مؤشرا لخلل وظيفي dysfunction في النسق العائلي والتنشئة الاجتماعية، أو بسبب خلل آخر في النسق القيمي "موجهات الفعل" كما يشير إلى ذلك تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وزملاءهم (شافير ولام، ١٩٩٢). وفي كتابها الموسوم "عندما ينتهي الزواج" تعتقد نكي هارت (١٩٧٦) إن حدوث الطلاق يمكن تفسيره وظيفيا، فهو يشير إلى تحولات عميقة في النسق القيمي في المجتمع، وان إي تحليل سوسيولوجي لظاهرة الطلاق لابد أن ينطلق بالدراسة من ثلاثة متغيرات تشير في المحصلة النهائية إلى ما طرأ على نسق القيم الاجتماعية توجزها هارت بما يلي:

أولا: الزواج كقيمة اجتماعية

من منظور وظيفي functionalist فأن تالكوت بارسونز ورونالد فلتشر (١٩٥٥) يعتقدان إن زيادة معدلات الطلاق يعود إلى إن الزواج يحظى بقيمة اجتماعية عالية، ما يدفع بعض المتزوجين إلى إنهاء زيجاتهم، والعبارة تنطوي على مفارقة واضحة. ويفسر ذلك فلتشر (١٩٨٨) بالقول إن معدلات الطلاق المرتفعة يمكن إن تكون مؤشرا ليس لتدني قيمة الزواج كما يبدو للوهلة الأولى، فالأفراد يعقدون آملا عريضة على الزواج و يتوقعون إن يحقق لهم الكثير وإلا لما أقدموا عليه ابتداء، وعندما لا تتحقق تلك التوقعات يصبح الطلاق هو الحل.

وبرغم ما تتضمنه العبارة السابقة من غرابة فأن دراسات أخرى قام بها يونغ وويلموت (١٩٦٠) وغولدثروب ولوكوود (١٩٦٩) تدعم وبشكل قوي الفرضية السابقة التي يبرهنون على صحتها باستمرار القيمة العليا التي يعطيها الأفراد للزواج وتكوين الأسرة حتى بين أوساط

المطلقين، والدليل على ذلك إقدام كثيرا من المطلقين والمطلقات على الزواج وخوض التجربة مرة أخرى وربما مرات.

ثانيا: المشاحنات بين الزوجين

تجادل هارت (١٩٧٦) بأن المشاحنات الزوجية وما ينتج عنها يشكلان المتغير الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار لتفسير الطلاق، فمن منظور وظيفي ترى هارت إن عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة يشكل ضغطا على العلاقات الأسرية، فالأسرة تحولت من ممتدة إلى نووية الأمر الذي قلص علاقات أفراد الأسرة مع الأقارب وحرمهم بالتالي من الإفادة من شبكة واسعة من العلاقات القرابية التي كانت تشكل لهم السند العاطفي مما يخفف من حدة المشاحنات. وفي السياق ذاته يرى وليام غوود (١٩٧٦) إن أسرة اليوم أصبحت مثقلة بأعباء إعادة ملء الفراغ العاطفي الذي خلفه التحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وان ذلك العبء أصبح يهدد أسرة اليوم بالتفكك.

ويطرح ادموند ليك (١٩٩٥) نظرة مشابهة فهو يعتقد إن الأسرة النووية تعجز عن توفير الملاذ العاطفي لأفرادها مما يقود في نهاية المطاف إلى نشوء توترات بين أفراد الأسرة الواحدة، ففي المجتمعات الصناعية تقلصت وظائف الأسرة بدرجة واضحة الأمر الذي جعل ترابط أعضاءها ضعيف بعكس أسرة الأمس "الممتدة" التي كانت تقوم بمجموعة من الوظائف التي تستلزم اعتماد أفرادها على بعضهم ومن ثم تماسكهم بدرجة تمنعهم من التخلي عن بعض (في هارالمبوس ١٩٩٥: ٣٧٤). وكان دينس (١٩٧٥) قد أشار إلى نفس الفكرة إذ يعتقد إن محدودية وظائف أسرة اليوم قد أزم العلاقة بين أفرادها إذ لم يعد هناك مايشدهم إلى الرابطة الأسرية، وان عددا كبيرا من المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة ودور الحضانة ووسائل الأعلام سلبت الأسرة كثيرا من وظائفها الأساسية.

ثالثا: سهولة فصم عرى العلاقة الزوجية

العامل الثالث الذي يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الطلاق كما ترى نكي هارت (١٩٧٦) يتعلق بقضية الفرص التي يحصل عليها الزوج أو الزوجة بعد فصم العلاقة الزوجية. فمن منظور وظيفي يؤكد

أصحاب هذا الاتجاه إن سلوك الأفراد محكوم بمنظومة من المعايير و القيم أو مايطلق عليه الوظيفيون "موجهات الفعل"، وعليه فأن تغيرا في القيم والمعايير المرتبطة بالطلاق لابد أن يكون متوقعا. وتدلل هارت على ذلك بالقول إن الطلاق كان يشكل في السابق وصمة اجتماعية stigma للمطلقين والمطلقات على حد سواء، إلا إن الوصمة قد خفت حدتها لاحقا، بل لم تعد موجودة في المدن الأمر الذي يشير إلى حدوث تحول في القيم الثقافية. نتج عن ذلك إن أصبح الطلاق نهاية متوقعة بل ومبررة لكل زوجين فشلا في علاج مشكلاتهما عند استنفاذ البدائل.

ويرى وليام غوود (١٩٧٦) إن تغير الاتجاهات نحو الزواج والطلاق هو جزء من علمنة المجتمعات الغربية (انحسار دور الدين) فحتى القرن ١٩ كانت الكنيسة تشجب الطلاق؛ وتشدد على إن العلاقة الزوجية لايفصم عراها إلا الموت، وهي العبارة التي كثيرا ما كررها و يكررها القسس عند إبرام عقود الزواج. وقد كان لموقف الكنيسة الأخلاقي أثرا بالغا في الحد من حالات الطلاق فيما مضى، إلا إن أفول دور الدين وانحسار أعداد المترددين على الكنائس منذ القرن الماضي دفع بالكنيسة إلى اتخاذ مواقف اقل تصلبا في المسألة الزوجية والطلاق ليس لأنها تريد ذلك ولكن لتتكيف مع واقع جديد غلبت عليه النزعات العلمانية secularism والبراغماتية (النفعية).

وليست المشكلة في موقف الكنيسة كما يرى هارالمبوس (١٩٩٥) ولكن في الأفراد الذين تخلوا عن القيم الدينية بسبب قيم المجتمعات الصناعية العلمانية التي تكرس الفردية على حساب الجماعية، فبدلا من السؤال ما إذا كان الطلاق عملا يجوز القيام به، و ما إذا كان أخلاقيا، أصبح السؤال حول جدوى الطلاق وفوائده وما أذا كان يلبي احتياجات من يلجأون إليه عند فشل زيجاتهم وهو موقف براغماتي صرف لا علاقة له بالقيم أو التعاليم الدينية (غوود ١٩٧٦، هارالمبوس ١٩٩٥).

ويتضح مما سبق إن الوظيفية تنظر إلى الطلاق كخلل وظيفي dysfunction وان زيادة وتيرته يخل بالتوازن الذي يتأسس عليه البناء الاجتماعي. ويرى أصحاب هذه النظرية إن الخلل يكمن في منظومة القيم

الاجتماعية، التي تعرضت بدورها للتبدل منذ بداية القرن العشرين. وليس تجنيا القول إن كثيرا من المؤسسات التعليمية والتربوية والترفيهية ووسائل الإعلام اليوم قد سلبت الأسرة بعض من وظائفها الأساسية. يضاف إلى ذلك علمنة المجتمع الغربي وانحسار دور الدين في توفير الملاذ الروحي للأفراد، ففي الوقت الذي تشدد فيه الأديان على أهمية الرباط الزوجي الذي لا يفصم عراه إلا الموت كما يرد في الإنجيل، فإننا نلحظ و دون عناء إن الواقع يشير إلى عكس ذلك فنسبة الطلاق في ازدياد، وعدد الزيجات في تناقص مع تنامي ما يطلق عليه بدائل الأسرة كالمخادنة cohabitation (صديق وصديقة يعيشان تحت سقف واحد دون زواج) والعلاقات الجنسية العابرة خارج إطار الزواج بما فيها العلاقات المثلية homosexuality التي تكرس رذيلة الشذوذ الجنسي عند الجنسين على حد سواء (Scanzoni,1983). فضلا عن ذلك فأن الطلاق لم يعد "وصمة" اجتماعية كما كان الحال عليه قبل بضعة عقود، على الأقل في المجتمعات الغربية. لقد نجم عن التصنيع واضمحلال دور الدين تحول واضح في منظومة القيم الاجتماعية وتوجه صارخ نحو الفردانية وأهمية الانجاز على المستوى الشخصي، دونما اعتبار للمحيط الاجتماعي الذي يترعرع فيه الأفراد والذي تتجلى أولى صوره في الأسرة الصغيرة التي تتأسس على الرابطة الزوجية. ويعد الوظيفيون تحول القيم في هذا الجانب أمرا سلبيا للغاية فكل ما يرتبط بالأسرة ويحافظ على وظيفتها من قيم ومعايير وأعراف ومتواضعات اجتماعية وثقافية أصبحت عرضه للمناقشة، وأصبحت الأسئلة الجديدة تطرح بصيغة: ما جدوى الأسرة؟ وهل الزواج مفيد أم لا؟ وما فوائد الطلاق؟ !

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الطلاق في مختلف المجتمعات بما في ذلك المجتمعات الخليجية والمجتمع السعودي إلا إن الباحث لم يقع على دراسة متكاملة تتناول الطلاق المبكر الذي يسبق الزفاف. أغلب

الدراسات التي بين أيدينا تناقش أسباب الطلاق بشكل عام ونتائجه، وخصائص المطلقين.

أولا: دراسة وليام غوود (William Good 1976**):**

من الدراسات ذات الأهمية ماكتبه وليام غوود (١٩٧٦) حيث قام بسلسلة من الدراسات عن الطلاق في المجتمع الأمريكي، وانتهى إلى جملة من الأسباب تجعل احتمال وقوع الطلاق مرتفع في الحالات التالية:

١) الزواج الذي يقع في سن مبكرة أي عدم نضج العروسين، ويشير غوود بشكل خاص إلى الزواج الذي يقع بين سن ١٥ و١٩ سنة والذي كان شائعا في المجتمع الأمريكي حتى بداية القرن العشرين.

٢) عدم تخصيص فترة تعارف طويلة بين الشريكين تسبق ارتباطهما.

٣) قصر فترة الخطوبة engagement فبعض الزيجات تتم بدون خطوبة.

٤) تأثر العروسين بخلفية الوالدين، فمن يتحدرون من عائلات غير مستقرة زواجيا يصبح الاحتمال إن ينتهي زواجهم بالطلاق كبيرا.

٥) اعتراض الأهل والأصدقاء على علاقة الطرفين أو عدم مباركة العلاقة من المحيطين.

٦) تباين خلفية الشريكين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

٧) تباين الانتماء الديني أو المذهبي للشريكين.

٨)عدم ممارسة احد الطرفين الشعائر الدينية مع التذكير إن درجة التدين في المجتمع الأمريكي تظل معقولة مقارنة بما هو الحال عليه في بعض الدول الغربية.

٩) عدم تحديد الزوجين مسئوليات وواجبات كلا منهما بشكل يمنع تضارب أدوارهما.

١٠) ذوو الخلفيات الريفية يميلون إلى استبعاد خيار الطلاق عند تأزم العلاقة مع الشريك بينما يصبح احتمال الطلاق واردا إذا كان الشريكين من مناطق حضرية (مدن كبرى).

و يجادل غوود (١٩٧٦) إن احتمال الطلاق يصبح ضعيفا في المواقف التالية:

١) عندما يتجاوز سن العريس ٢٥ سنة و العروس ٢٣ سنة فما فوق.

٢) إن يسبق الزواج فترة تعارف كافية يحددها غوود بفترة لا تقل عن سنتين.
٣) إن يسبق الزواج فترة خطوبة لا تقل عن ستة أشهر.
٤) إن تكون العلاقة الزوجية لوالدي كل من الشاب والفتاة مستقرة.
٥) مباركة الزواج والموافقة عليه من قبل أقارب وأصدقاء العروسين.
٦) تشابه خلفيات العروسين ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.
٧) انتماء العروسين إلى دين أو مذهب واحد.
٨) الانتظام بأداء الشعائر الدينية.
٩) اتفاق العروسين على مسئوليات وواجبات كلا منهما.
١٠) إن تكون خلفية العروسين ريفية (Good, 1976:511-554).

ويتضح من دراسات غوود انه يركز كثيرا على فترة الخطوبة والتعارف وأهمية تخصيص فترة كافية لذلك، وضرورة مباركة أسرتي الشاب والفتاة الزواج، وان تتشابه خلفياتهما الاجتماعية والاقتصادية حتى يكلل زواجهما بالنجاح. ويضيف بهذا الصدد عامل غاية في الأهمية تجاهله غيره و هو عنصر الدين وتدين الشريكين ومكان النشأة فهو يرى إن قيم الريف تعلي من شأن الدين وتخلق لدى الأفراد رغبة في التدين ومن ثم احترام رباط الزواج، وان علاقات سكان الريف أولية وتتسم بالبساطة والحميمية مقارنة بالمدينة التي يصفها بالسوء عندما يتعلق الأمر بأثرها على الأسرة المعاصرة. ويتضح من طرح غوود إن ما يقوله يتسم بالعمومية فأغلب من كتبوا في قضايا الطلاق والأسرة وفي معظم المجتمعات لا يختلفون معه حول ما ذكر، إلا انه أهمل الجانب الاقتصادي ومتطلبات الحياة العصرية ولا سيما انه يتحدث عن المجتمع الأمريكي ذو النزعة الاستهلاكية الطاغية. تشير بعض الدراسات التي تمت هناك إن الخلافات المالية بين الأزواج وعدم وضع ترتيبات لمعالجة الجوانب المالية ودخل الأسرة وكيفية إنفاقه تظل من الأمور التي تثير المشاحنات بين الأزواج وزوجاتهم ما قد يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى الطلاق (شافير ولام، ١٩٩٣).

ثانيا: دراسة نورة الهزاني (١٩٨٧)

من البحوث الرائدة التي تمت في المملكة العربية السعودية حول الطلاق ما قامت به الباحثة نوره بنت عبدالله الهزاني بعنوان " العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة" (١٩٨٧). وقد كانت الدراسة وثائقية في جانب منها، حيث أفادت من سجلات محكمة الضمان والأنكحة في الرياض في الفترة مابين ١٤٠٠هـ و١٤٠٥هـ وسجلات وزارة العدل، بالإضافة إلى استخدام الباحثة للاستبيان الذي توجهت به للمطلقين فقط ولم يشمل مطلقات وهي مفارقة. وقد حصلت الباحثة على نتائج مفيدة فأسباب الطلاق التي أوردتها جاءت من مصدرين: ما يدون في وثائق الطلاق وعددها ٦٩٩ وثيقة تم فحصها، وما توصلت إليه الباحثة من خلال استبيان صممته لغرض معرفة أسباب الطلاق من مطلقين بلغ عددهم ٢٠١ بهدف مقارنة ما يرد في الوثائق مع ما يدلي به المطلقين. وقد افترضت الباحثة إن هناك أسبابا لا يتم الإفصاح عنها أو تدوينها في وثائق الطلاق، وقد كانت الباحثة موفقة في هذا الجانب إذ ليس من الضروري الاعتقاد إن كل مايرد في الوثائق الرسمية يعد أسبابا كافية للطلاق في قضايا ينظر إليها كثيرا من الأفراد كأمور شخصية لا يجوز البوح بها للقضاة فضلا عن باحثة. ويرد أدناه أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من واقع وثائق المحكمة ويقابله نتائج الاستبيان مع ملاحظة درجة التباين النسبي (النسبة المئوية) في أغلب الأسباب ما يدفع للاعتقاد إن المطلقين لايدلون للقضاة بالأسباب الحقيقية التي تدفعهم إلى طلاق الزوجة، وهو مايلاحظ في البندين الثالث والخامس على سبيل المثال حيث التباين الواضح في النسب:

١-عدم التوافق والنفور. ٣٦،٦% (محكمة) ٣٢% (استبيان).
٢-سؤ سلوك الزوجة وعدم طاعة الزوج. ١٠،٣% (محكمة) ١٣ % (استبيان).
٣-مشاكل لم يفصح عنها (خاصة بالمعاشرة) ٣،٦% (محكمة) ١٧% (استبيان).
٤-تدخلات من الأقارب. ٤% (محكمة) ١% (استبيان).
٥-أكثر من سبب مما ورد أعلاه. ١٦% (محكمة) ٢٦% (استبيان).
٦-أسباب أخرى مما لم يرد أعلاه. ١٩،٦% (محكمة) ٢% (استبيان).

٧-غير مبين. ٧،٣% (محكمة) ٧% (استبيان).
(الهزاني،١٩٨٧:١٢٦).

وفي موقع آخر من الدراسة أشارت الباحثة إلى اتجاهات المبحوثين و تقويمهم لأكثر الأسباب شيوعا في حدوث الطلاق، حيث تبين إن نحو ٨٠% أشاروا إلى عدم تلائم الأخلاق (عدم الانسجام)، وأشار ٧٦% إلى تدخل أهل الزوجة، و٥٦% أشاروا إلى عامل عدم الإنجاب، بينما أشار نحو ٤٨% إلى عوامل مثل عيب خفي في الزوجة أو الزوج (بنسب شبه متطابقة) ثم أشار زهاء ٤٥% إلى عيب أو مرض يحد من قدرة الزوجة على المعاشرة، يليه نحو ٤٤% أشاروا إلى عدم رؤية الطرف الآخر قبل الزواج والنسبة الأخيرة تظل مرتفعة (المرجع السابق:١٣٤).

ثالثا: دراسة ثروت محمد شلبي (١٩٩٠)

قامت شلبي (١٩٩٠) بدراسة حول الطلاق بعنوان " الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في جدة". وقد انطلقت الباحثة من فرضية وجود علاقة بين التغير الاجتماعي ومعدلات حدوث الطلاق؛ فسرعة التغير وازدياد وتيرته تعني ازدياد حالات الطلاق. وقد نظرت الباحثة إلى التغير الاجتماعي كمتغير مستقل (سبب) و الطلاق كمتغير تابع (نتيجة). وفي توصيفها للتغير الاجتماعي فأن الباحثة نظرت إلى ثلاث زوايا للتغير: انتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل، والتحول في بعض القيم والمواقف، وهي العوامل التي ربطت بينها وبين حدوث الطلاق. وقد أجريت الدراسة على عينة صغيرة قوامها ١٠٧ مطلقات و٣١ مطلق برهنت الباحثة من خلال إجاباتهم على صحة افتراضها.

رابعا: دراسة عبدالله الفيصل (١٩٩١)

في بحثه الموسوم "بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية" حاول الباحث تحليل خصائص المطلقين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعينة تكونت من ١٤٢ مطلقا في محكمة الرياض. وقد أورد المؤلف جملة من الأسباب المسئولة عن الطلاق وذلك بناء على ما تضمنته سجلات المحكمة التي تضمنت ٢٤ سببا للطلاق حاول الباحث اختبار صحتها. ويرد أدناه أهم ٦ أسباب نوردها طبقا لتكرارها:

-عدم توافق الزوجين (عدم الانسجام). ٤٤
-سوء معاملة الزوجة وعدم طاعة الزوج. ١٧
-تدخل الأهل. ١٦
-إهمال الزوجة أمور المنزل. ١٦
-كثرة متطلبات الزوجة. ١٢
-عدم رغبة الزوجة العيش مع أهل الزوج. ١٠

ويخلص المؤلف إلى القول إن من الخطأ الاعتقاد إن الطلاق يقع بسبب عامل واحد؛ ويرى إن جملة من الأسباب المتشابكة تظل مسؤولة عن الطلاق. إما فيما يتعلق بخصائص المطلقين فقد أشار المؤلف إلى إن المطلقات اصغر عمرا من المطلقين، وان ثلثي المطلقين والمطلقات حصلوا على تعليم ابتدائي في أحسن الأحوال أو أميين وكأن المؤلف يقول إن هناك علاقة طردية بين الطلاق ومستوى التعليم إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد هبطت نسبة الطلاق في أوساطهم. إما عن خبرات المطلقين والمطلقات بالطلاق فقد أشار الباحث إلى إن ٧٧% من الذين شملتهم الدراسة طلقوا بعد ٣ سنوات أو اقل، وان مانسبته ٢٨% طلقوا خلال السنة الأولى من الزواج (الفيصل، ١٩٩١: ١٨٩-٢١٦).

خامسا: دراسة كلثم علي الغانم (١٩٩٨)

هدفت الباحثة إلى معرفة أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري الذي يتشابه في خصائصه مع المجتمع السعودي، ولا سيما إن الباحثة نظرت إلى التغير الاجتماعي الذي تلا إنتاج النفط كأحد العوامل المسئولة عن الطلاق. وقد شخصت الباحثة التغير

الاجتماعي من خلال عدة زوايا كتأثيرات البحبوحة الاقتصادية، وانتقال المجتمع القطري من بسيط إلى معقد مما أثر على البناء الاجتماعي سلبا، إضافة إلى انتشار التعليم الذي أسهم والى حد كبير في تغيير بعض القيم بما فيها تلك الخاصة بالترابط الاجتماعي. ومن العوامل الأخرى أيضا انتشار وسائل الاتصال الحديثة وازدياد معدل الحضرية اللذين حملا معهما مؤثرات سلبية على الأسرة بالرغم من الايجابيات الكثيرة.

وقد أجرت الباحثة دراستها على عينة من الذكور والإناث الذين مروا بتجربة الطلاق في الفترة مابين ١٩٨٩ و ١٩٩٤م. أرادت الباحثة فحص أثر بعض المتغيرات في قرار الطلاق مثل أوضاع السكن، ودرجة القرابة بين الزوجين، وعدد الأبناء والزوجات. ومثل دراسة الهزاني (١٩٨٧) فأن الباحثة استنتجت أسباب الطلاق من مصدرين: إحصاءات المحاكم، و الاستبيان الذي وظفته لهذا الغرض. وفيما يتعلق بأسباب الطلاق التي وردت في سجلات المحاكم فأنها جاءت على النحو التالي:

-الخلافات بين الشريكين وعدم التفاهم بنسبة ٦٦،٣ %
-إهمال شؤون الأسرة وسؤ الخلق والمعشر ٨،٢ %
-عدم التوافق والانسجام ٦ %
-الرغبة بالطلاق ٢،٩ %
-عدم الإنجاب ١،٣ %
-مرض احد الشريكين ١،٣ % (الغانم،١٩٨٩: ٨٢-٨٣).

إما الأسباب التي توصلت إليها الباحثة ومن خلال الاستبيان فقد بلغت ١٦ سببا رئيسيا ترد أدناه مع النسبة الخاصة بكل سبب حسب اهميتة:

-عدم التوافق أو التفاهم ٥٦%
-المشاحنات المستمرة ٣٨،٩%
-جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية ٣٤،٣%
-تدخل الأقارب ٣٤،٣%
-سوء اختيار الشريك ٢٨%

-المعاملة السيئة من الشريك ٢٦،٣%
-العجز عن الوفاء بنفقات الأسرة ٢٠%
-غياب المسؤولية تجاه الشريك ١٩،٤%
-رغبة الزوجة في الحصول على مسكن مستقل ١٨،٣%
-ضعف الوازع الديني عند الشريكين أو احدهما ١٧،١%
-خيانة الشريك ١٦%
-الإجبار على الشريك (الزيجات المرتبة) ١٥،٤%
-انشغال الزوج المستمر ١٢،٦%
-عدم التوافق الجنسي ١٠،٣%
-عدم الإنجاب ٩،٧%
-وجود فارق عمري كبير بين الشريكين ٩،٧% (المرجع السابق: ١٧٤).

وقد خلصت الباحثة إلى ستة أسباب ترى أنها مسؤولة عن الطلاق أجملتها في العوامل التالية:

١-عجز الزوجين عن التفاهم أو التوافق واستمرار الخلافات بينهما.
٢-نقص في فهم وأدراك الزوجين لمعنى ومتطلبات الحياة الزوجية.
٣-تدخل أسرتي الطرفين أو أحدهما في الخلافات الزوجية مما يزيد من تفاقم المشكلات.
٤-غياب التكافؤ بين الطرفين.
٥-وجود سلوكيات عند احد الطرفين غير مقبولة من الطرف الآخر.
٦-تأثير العوامل المادية على العلاقة الزوجية (المرجع السابق:٢٦٩-٢٧٠).

وفي معرض حديثها عن أنواع الطلاق مما له علاقة بهذه الدراسة فأن الباحثة أوردت إحصائية تضمنت ٤٧٤ حالات طلاق متنوعة حيث أشارت إلى وجود بعض حالات" طلاق تسبق الزفاف" أي

قبل الدخول بالزوجة. وقد أوردت الباحثة ٤٨ حالة صنفتها "طلاق مبكر" أي مانسبته ٩ % . وقد لفت انتباه الباحثة تزايد معدل هذا النوع من الطلاق من خلال تتبعها الزمني للظاهرة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٥م حيث بلغت نسبته في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ أكثر من ٢٠% . وترى الباحثة أهمية دراسة هذا النوع بشكل معمق لمعرفة دوافعه (المرجع السابق:٨١). على إن المؤلفة تعيد أسباب الطلاق الذي يقع قبل الدخول بالزوجة إلى مشكلات تظهر منذ بداية عقد القران ترتبط غالبا بعملية الاختيار التي تتم في إطار ترتيبات عائلية حيث تسود مفاهيم تقليدية كأهمية الزواج القرابي (اللحمي) وزواج أبناء الفئة الاجتماعية الواحدة لمنع اختلاط الأنساب، وهي مفاهيم -حسب رأي المؤلفة-لاتأخذ في الحسبان مبادئ التكافؤ الأخرى التي برزت في العقود الأخيرة كمحكات أساسية لنجاح الزواج كالتكافؤ الثقافي والتعليمي والعمري بين الزوجين وقبولهما لبعضهما دون أكراه (المرجع السابق:٢٦٨-٢٦٩).

ويتضح مما كتبته الكلثم تركيزها على فكرة عدم التفاهم بين الشريكين كسبب رئيس في الطلاق، وان منشأ عدم التفاهم يعود إلى نمط الزواج التقليدي فاختيار الشريك لا يزال يتم على أساس توافق ينشأ بين أسرتين وليس بين رجل وامرأة يرغبان في الاقتران.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: نوع الدراسة:

بالرغم من كثرة ماكتب حول الطلاق إلا إننا لانجد كتابات محلية تناولت الطلاق المبكر (ما قبل الزفاف)، ربما لاعتقاد مفاده عدم شيوع الظاهرة في المجتمع السعودي أو أنها لاتشكل قضية تستحق المناقشة. وعليه يمكن تصنيف هذه الدراسة بأنها دراسة لمجموعة من الحالات case studies التي يمكن وصفها بأنها نمطية، حيث يرد وصف ومناقشة كل حالة لمعرفة الملابسات التي تحيط بها، بهدف الخروج باستنتاجات عامة. قد تختلف أسباب الطلاق وقد تتباين سمات المطلقين، إلا إن تنميط أسباب الطلاق والسمات العامة للمطلقين تحت نماذج عامة قد يكون أجراء مفيدا لتحديد مدى شيوع تلك النماذج إذا ماتم عمل دراسات لاحقة حول الموضوع مستقبلا. لن يرد في الدراسة جداول إحصائية إذ إن أسلوب الدراسة كيفي qualitative حيث يصار إلى عرض مقتضب لمقاطع من بعض الحالات وذلك للاستشهاد بها.

ثانيا: منهج الدراسة:

تقع هذه الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية بحيث يسلط الضوء على عدد محدود من الحالات ودراستها عن كثب بشكل مركز. الحالات المدروسة هي لذكور تراوحت أعمارهم بين ٢٤-٣٢ سنة ممن مروا بتجربة الطلاق. لم يتسن الحصول على عينة من الإناث لصعوبة مقابلتهن من جهة، ومن جهة أخرى كان احد أهداف الدراسة اقتصارها على الذكور فقط لتحكمهم و إلى درجة كبيرة بقرار الطلاق. اغلب من تم مقابلتهم امتنعوا في البداية عن المشاركة فالطلاق -من وجهة نظرهم- قضية خاصة لا يجوز البوح بها للخاصة -كما يعتقدون- فضلا عن البوح بتفاصيلها لباحث. وقد تم إقناعهم بأهمية الدراسة وسرية المعلومات وان الباحث يستخدم أسماء مستعارة للحالات المدروسة fictious names وهي المبررات التي دفعتهم للمشاركة. الحالات المبحوثة بلغت ٢٣، وأستغرق

جمع البيانات ٣٠ أسبوعا بسبب صعوبات تم معالجتها في حينه كتشتت العينة في أماكن متباعدة، وعدم تواجدهم عند الحاجة إليهم أحيانا، وفتور حماسهم للتعاون في بعض المراحل الأمر الذي تطلب تأسيس علاقة ثقة rapport معهم، وهو الأجراء المتبع عندما يتم التعامل مع المبحوثين كإخباريين.

ثالثا: عينة الدراسة:

سحبت عينة الدراسة باستخدام أسلوب كرة الثلج snow-balling التي يرتفع عدد مفرداتها مع مرور الوقت خلال مرحلة جمع البيانات، علما إن عينة كرة الثلج غير احتمالية وتصنف أحيانا كعينة قصديه(1996 ,Robson). بعض معارف الباحث أرشدوه إلى عدد محدود من الحالات التي تنطبق عليها شروط الدراسة، حيث ابتدأت عينة كرة الثلج بأربع حالات، وبعد مقابلتهم طلب الباحث من كل مبحوث أن يرشده إلى حالات مماثلة (أصدقاء-أقارب-معارف-زملاء عمل.. الخ) ممن مروا بتجربة مماثلة. حالتين في المرحلة الأولى أرشدتا إلى حالات أخرى ليبلغ حجم العينة ست، ثم ارتفع حجم العينة في مرحلة لاحقة إلى عشر حالات بفضل الذين تم الوصول إليهم وأرشدوا إلى مفردات أخرى حيث نما حجم العينة تدريجيا وهو عمل أشبه مايكون بكرة الثلج التي كلما طال أمد دحرجتها أزداد حجمها. يشير روبسون (١٩٩٦) وكريسول (١٩٩٤) وناشمياز (٢٠٠٤) إن عينة كرة الثلج تصبح الحل الأمثل عندما يتعذر الحصول على عينة ذات أماكن معروفة كالتلاميذ في مدارسهم أو العمال في مصانعهم. وقد أصبحت عينة كرة الثلج شائعة عندما أراد باحث دراسة البغاء في احد المدن الأمريكية حيث أرشدته إحدى المومسات إلى مومس أخرى وفعلت الأخيرة الشيء ذاته مما أسهم بتنامي حجم عينة المومسات (Baker, 1994).

وفي دراستنا هذه تنامت العينة لتبلغ ٢٣ مطلقا من عدة أحياء في الرياض خضعوا للمقابلات المعمقة in-depth-interview وفي مرحلة لاحقة تم اختزال الحالات إلى ١١ حالة يمكن اعتبارها ممثلة representative حيث ذكروا أسباب تكررت عند معظم الحالات. وقد

أبدت المجموعة المبحوثة درجة من التعاون حيث تحدثوا عن تجاربهم بشكل تفصيلي. كان من الخيارات المطروحة لسحب العينة إن يلجأ الباحث إلى عينة عشوائية بسيطة simple random sample من المطلقين الذين يترددون على المحاكم الشرعية لاستخراج صكوك الطلاق، إلا إن عدم معرفة من طلق مبكرا كان احد العراقيل، ناهيك عن عقبات إجرائية حالت دون اعتماد ذلك الخيار ليصار إلى استخدام أسلوب كرة الثلج. من العيوب الشائعة في عينات كرة الثلج كما يرى كريسول (١٩٩٤) ان من يقابلهم الباحث قد يرشدون الى حالات تحمل نفس الخصائص الأجتماعية والنفسية للمفردة الأولى، كالأصدقاء ومن ثم يصبح احتمال التحيز واردا. لمنع الوقوع في ذلك تم التأكد ان الحالات ١١ يقيمون في اماكن متباعدة داخل المدينة ومن مستويات وخلفيات اجتماعية متباينة.

رابعا: جمع البيانات:

هدفت الدراسة الى كشف أمرين:١) اسباب الطلاق المبكر ومبرراته، و٢) معرفة سمات المطلقين وما اذا كان هناك من خصائص يشتركون بها على الاقل في قرارالطلاق. ولجمع البيانات تم بهذا الصدد استخدام المقابلة غير المقننة unguided interview في المرحلة الأولى وذلك للحصول على أكبر قدر من المعلومات. وقد كانت الأسئلة مرنة بدرجة مكنت من طرحها واعادة طرحها بعدة صيغ. بعض المبحوثين كانت اجاباتهم مبتسرة الا ان أشتقاق اسئلة جديدة من اجابة المبحوث كان تكنيكا مناسبا لضمان تدفق المعلومات وعدم انقطاع الحديث. و في مرحلة لاحقة تم توجيه المقابلات للتركيز على أسباب الطلاق وسمات المطلقين. جميع المقابلات دونت كتابة. لم يكن من الممكن استخدام آداة التسجيل الصوتي حيث ابدى المبحوثون تحفظ تجاه ذلك. وكرديف لأداة المقابلة تم توظيف تاريخ الحياة life history للحصول على بيانات اضافية حيث طلب من كل مبحوث سرد تاريخ حياته كنشأته وتعليمه ومهنته وعلاقته بأسرته، وقد كان اللجوء الى هذه الأداة مفيدا في معظم الأحيان وبدرجة لم تكن متوقعة اذ تم من خلالها معرفة بعض سمات المطلقين و سد بعض الثغرات في البيانات التي لم ترد في المقابلات.

خامسا: صدق البيانات والتعويل عليها:

اتسمت المعلومات التي اوردها أفراد العينة بدرجة من الصدق الظاهر والذي تم التحقق منه بوسائل؛ منها أجراء أكثر من مقابلة مع كل مبحوث لضمان تطابق المعلومات التي أدلى بها في المقابلات التي تمت معه. طلب كذلك من كل مبحوث سرد تاريخ حياته لمعرفة ما إذا كان هناك ما يستحق الاطلاع عليه. وللموضوعية طلب من أفراد العينة إن ينظروا لقرار الطلاق بشكل موضوعي حتى لايعكسوا وجهة نظر ذكورية، بل لابد من الأخذ في الاعتبار غياب الطرف الآخر. قام الباحث في بعض الأحيان بتبني موقف الطرف الغائب لإثارة نقاط محددة، ولضمان إن لا تأتي إجابات المبحوث انعكاسا لموقفه فقط. تمكن الباحث أيضا من الاطلاع على عدد من صكوك الطلاق بحوزة المبحوثين إلا إن ما اطلع عليه لايورد أسباب الطلاق عدا القول إن الطلاق تم حسب رغبة الطرفين أو مايشبه ذلك من عبارات عامة. وللحصول على معلومات إضافية حول الطلاق وعقد القران وعادات وتقاليد الزواج في الرياض تم مقابلة عدد صغير من كبار السن (٣ حالات) لمعرفة وجهة نظرهم. وقد تبين إن استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات triangulation كالمقابلة وتاريخ الحياة ووثيقة الطلاق كان عملا مفيدا للتحقق من صدق المعلومات التي أدلى بها المبحوثون.

سادسا: تحليل البيانات:

كما سبق الإشارة إليه فأن البيانات كيفية وغير قابلة للتكميم بسبب الحصول عليها من مقابلات مفتوحة وطويلة وسير ذاتية للمبحوثين، الأمر الذي حتم تحليل البيانات بطريقة مختلفة عما هو معمولا به في البحوث الكمية التي تركن إلى الاستبيانات ذات الأسئلة المغلقة. من

التكنيكات الشائعة في البيانات الكيفية إن يصار إلى مراجعة المقابلات وتنقيحها ومن ثم تحويل كل مقابلة إلى واقعة narrative كما يفعل الصحفي عند كتابة تقرير يقوم على شهادة أفراد. يصبح لكل واقعة رقم خاص بها ويستبدل اسم المبحوث بآخر مستعار حفاظا على سرية المعلومات. وفي مرحلة لاحقة تم تبويب محتوى الوقائع فيما يسمى sorting تحت ابواب محددة. عند التحليل تم استنتاج أسباب طلاق كل واقعة و مايشير إلى خصائص المبحوث من خلال قراءة الواقعة والسيرة الذاتية للمبحوث. استخدم لهذا الغرض أقلام ملونة marker لتظليل العبارات التي أمكن الإفادة منها، فأسباب الطلاق عند الحالة الأولى -على سبيل المثال- ظللت باللون الأصفر بينما ظللت سمات أو خصائص المطلق بلون أخضر مع استخدام كروت الاقتباس لانتزاع بعض المقاطع من أقوال المبحوثين لاستخدامها في التحليل.

وقد تم اعتماد الأجراء السابقة في سائر الحالات، ومن ثم مراجعة كل حالة على حده لاستنباط الأفكار التي تكررت لمعرفة درجة ترددها، وللكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه بين الحالات من خلال ما أدلى به أفراد العينة من إفادات وتعليقات. وخلال عرض و مناقشة النتائج يتم اقتباس بعض المقاطع من الوقائع (أقوال المبحوثين) للاستشهاد بها عند الحاجة تماما كما يفعل أصحاب الاتجاه الكمي عندما يوردون جداول تسند تحليلهم. ويتناول الفصل القادم أهم نتائج الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تمهيد:

نورد أدناه عرضا لنتائج الدراسة التي تم استقراءها من خلال ماتم الحصول عليه من معلومات مفصلة من المبحوثين. سوف نقدم مناقشة لإجراءات الطلاق المبكر وطريقة إتمامه في المحكمة، وطرق اختيار الزوجة، وعقد القران، ودوافع الأسر للتعجيل بعقد القران (عقد النكاح)، ثم أسباب تأخير عقد القران إلى يوم الزفاف، يلي ذلك عرض لسمات المطلقين، وأخيرا الأسباب التي دفعت بهم إلى قرار الطلاق. والعرض بمجمله يقدم إجابات لتساؤلات البحث الأساسية والفرعية التي وردت في الفصل الأول.

أولا: إجراءات طلاق ما قبل الزفاف

لا تفرق المحاكم بين طلاق وطلاق فمن يطلقون قبل ليلة الزفاف (قبل الدخول بالزوجة) تسري عليهم الإجراءات التي تسري على المطلقين الآخرين كإحضار شهود لإثبات واقعة الطلاق، وربما حضور ولي الزوجة أو من ينيبه. ويلجأ القضاة إلى سؤال المطلق حول سبب الطلاق، ومعرفة ما إذا كان هناك مستجدات نشأت عن الزواج. يستفسر القاضي أيضا عن كمية المهر الذي دفع إلى أهل الزوجة خاصة إذا كان غير مدون في عقد النكاح لما يترتب على الأمر من تبعات مالية عملا بتفسيرات الآية الكريمة: چ ڤ ڤ و و ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ (البقرة:٢٣٧) مع التذكير إن هناك خلاف فقهي حول "المتعة" وهي المال الذي يعطيه الرجل لمطلقته، وما إذا كانت واجبة أم مستحبة (عشا، ١٩٩٧). نشير بهذا الصدد إلى إن مأذوني الأنكحة عادة ما يطلبون تحديد كمية المهر لإيراده في وثيقة النكاح كإجراء احترازي، إلا إن كثيرا من الآباء يرددون عبارة (زوجتك بريال وشيمة رجال) أو

أنهم يذكرون مبالغ رمزية مثل (١٠٠٠ ريال) وأحيانا (١٠٠ريال)، في الوقت الذي يصل المهر إلى مبالغ كبيرة ربما تجاوزت ١٠٠،٠٠٠ ريال مع الأخذ في الاعتبار تفاوت العادات والأعراف طبقا لمناطق المملكة حول كمية المهر ونوعه، على إن مبلغ ٥٠،٠٠٠ يعد شائعا ومعقولا في معظم مناطق المملكة التي يغلب عليها النزعة الحضرية. وفي عدة مناسبات قامت بعض القبائل بتحديد المهور منعا للمبالغة وتشجيعا للشباب على الزواج كالاتفاق الذي سنته إحدى قبائل المنطقة الجنوبية بتخصيص ٤٠ إلف ريال مهرا للبكر و ٢٥ إلف للثيب. وغالبا فأن تحديد المهور يتم بمباركة من بعض الشيوخ وأمراء المناطق لتشجيع الشبان محدودي الدخل على الزواج وتكوين اسر. وقد بدأت ظاهرة تحديد المهور بالتلاشي في السنوات الأخيرة ربما لانتفاء الحاجة إلى ذلك، وهو مايشير إلى زيادة الوعي بالأضرار الناجمة عن ارتفاع المهور كانصراف الشباب عن الزواج وسفرهم إلى الخارج بحثا عن متعة محرمة، وارتفاع نسبة "العنوسة" ناهيك عن ازدياد أعداد طالبي تصاريح الزواج من الخارج الذي وضعت عليه قيود للحد منه في السنوات الأخيرة.

وتصبح مهمة القاضي أصعب عندما لا يرد في وثيقة النكاح ما يشير إلى كمية المهر ليلجأ من ثم إلى سؤال الطرفين حول كميته للتحقق إنهما يتفقان حول ما تم دفعه فعلا؛ إذ إن عدم اتفاقهما يخلق صعوبات تدفع إلى تأجيل إصدار وثيقة الطلاق حتى تتم تسوية الموضوع بالصلح أو التراضي. فإذا سبق للزوج إن دفع مهرا فان القاضي يطلب استرجاعه كاملا وتسليمه له (أي الزوج) شريطة أن يكون أهل الزوجة هم من يريدون الطلاق. أما إذا كان الزوج هو من يطلب الطلاق فان القاضي يقدر المبلغ الذي يمكن للزوج استرجاعه مع إبقاء جزء منه للمطلقة. وينطبق الأمر نفسه على الأشياء التي دفعت كالمجوهرات الذهبية وخلافه. وفي حال الهدايا التي تم استعمالها وغير قابلة للاسترجاع (ملابس، أطعمة..الخ) فانه يتم تقدير أقيامها بتراضي الطرفين ويقوم القاضي بدور حاسم للوصول إلى صلح مناسب ينهي الموضوع. وكأجراء معمول به فأن القاضي وقبل إصدار الوثيقة يطرح على الطرفين أسئلة مثل: هل حصل الدخول بالزوجة أم لا ولماذا، وعند التأكد

من عدم حصول ذلك يبين القاضي مساوي الطلاق وانه ابغض الحلال إلى الله لثني راغب الطلاق عن قراره. وفي حال إصراره على الطلاق فأن القاضي يطلب من الزوج التلفظ بالطلاق بحضور شاهدين، ثم يصدر وثيقة الطلاق ممهورة بعبارة "بكر" لوصف المطلقة وذلك في نص الحكم إذا لم يسبق لها الزواج وإنها طلقت قبل الدخول بها (قبل ليلة الزفاف). وعادة فأن وثيقة الطلاق تسلم للمطلق كأجراء معمول به، فالمطلق يستخدم الوثيقة لإنهاء ارتباطه بمطلقته إذا كان قد أضافها إلى سجله المدني وهو العمل الذي سيقوم به عند مراجعة الأحوال المدنية التي تطلب وثيقة الطلاق لإتمام الحذف والإضافة. وتشيع عبارة "أعطاها ورقتها" كعبارة تقال بعد أن يسلم المطلق إلى مطلقته وثيقة طلاقها.

وقد أفاد كثيرا من المبحوثين أنهم احتفظوا بصور لصكوك الطلاق قبل تسليم الأصل إلى أسرة المطلقة بهدف إثبات الطلاق إذا ماتم طلب ذلك من بعض الجهات الحكومية الأخرى. نشير إن جميع من تم مقابلتهم لم تكن طليقاتهم ممن يحملن بطاقات شخصية خاصة بهن، وأنهن مدونات في سجلات آبائهن، علما إن وثيقة النكاح تستدعي من الزوج نقل زوجته من سجل أبيها المدني إلى سجله المدني. ومع ذلك فأن إدارة الأحوال المدنية تصدر بطاقات شخصية مستقلة لكل امرأة تجاوزت سن ١٧ سنه إذا رغبت في ذلك، إلا إن تقبل أفراد المجتمع للأمر لا يزال غير واضح بسبب موقف يعارض تصوير المرأة فوتوغرافيا. عادة فان من يقمن باستخراج بطاقة الأحوال أو جواز السفر يفعلن ذلك بصور تظهرهن بهيئة محتشمة بحيث لا يبدو شعر الرأس في الصورة أو أي زينة وجه (ماكياج).

وفيما يتعلق بالمدة التي يستغرقها استخراج وثيقة الطلاق فان الأمر لا يستدعي أكثر من جلسة واحدة في المحكمة خاصة إذا لم يكن هناك خلافا قد نشأ حول المهر والهدايا التي قدمها الزوج. معظم من تم مقابلتهم أشاروا إلى إنهائهم الطلاق خلال جلسة والبعض جلستين، وثلاث حالات أشاروا إلى أكثر من جلستين. بعض وليس كل المبحوثين تنازلوا عن المهر والهدايا التي قدموا بسبب تأثير إطراف أخرى، أو لأنهم تأكدوا إن الفتاة وأهلها قد تصرفوا بالمبالغ ومن ثم عدم قدرتهم على إعادة المهر.

حالات قليلة من المبحوثين أصروا على الحصول على جميع ما قدموه، وكان لهم ما أرادوا ولكن بعد فترة زمنية حددتها المحكمة حتى يتمكن الولي من تدبير المهر. اغلب المبحوثين وآباء طليقاتهم أتوا إلى المحكمة لأجراء الطلاق بعد إن اتفقوا على تسوية فيما بينهم خارج المحكمة مما خفف العبء على القضاة.

ومن باب إعطاء الطرفين فرصة للتراجع عن قرار الطلاق فأن معظم القضاة -بشكل-عام يتمهلون في فض قضايا الطلاق بما فيها الطلاق المبكر، و يحددون جلسة لاحقة تعقد بعد عدة أيام لمنح راغب الطلاق فرصة للتراجع عن قراره، وكثير منهم يسدون النصح إلى طالبي الطلاق بهدف ثنيهم عنه إذا كان لديهم أبناء أو إن الطلاق يترتب عليه تبعات تحتاج إلى تدخل المحكمة مرة أخرى كقضايا النفقة وحضانة الأطفال. هذه الأمور لا يؤخذ بها دائما في قضايا الطلاق المبكر الذي يسبق الدخول بالزوجة لانتفاء الحاجة إليها، ومن ثم يتم التعجيل بالطلاق خلال جلسة واحدة وربما جلستين وهو ما أكده معظم المبحوثين.

ثانيا:البحث عن شريكة

يضع الشاب نصب عينيه جملة من الشروط والمواصفات التي يعتقد إن من الأهمية بمكان توفرها في الزوجة المطلوبة. وتظل مسألة سمعة العائلة التي سوف يصاهرها، وأخلاق الفتاة وتوفرها على قسط من الجمال الظاهر، وتدينها من المعايير المنشودة في الزوجة عند معظم الشبان وذلك بصرف النظر ما إذا كانت قريبة أم من خارج دائرة الأقارب، وهي الشروط التي قد لا تتطابق تماما مع شروط أسرة الشاب. ومن الشروط التي أصبح كثيرا من الشبان يضعونها في الاعتبار ضرورة إن تكون الزوجة موظفة وذلك لأسباب اقتصادية بحته الأمر الذي أضفى على عمل المرأة خارج المنزل بعدا جديدا يتمثل في ضمان زواجها وكثرة إعداد المتقدمين لها مقارنة بمن لا تعمل، كما أكد ذلك جميع المبحوثين الذين يمكن القول أنهم يتحدرون من الطبقة الوسطى إذا جاز لنا تصنيفهم كذلك.

وبما إن المجتمع السعودي محافظ بدرجة كبيرة فأن البحث عن عروس تظل مهمة تقوم بها الأمهات والأخوات نيابة عن أبنائهن وإخوانهن. وليست قضية البحث عن زوجة صعبة عندما تكون المرشحة من دائرة الأقارب (ابنة عم، ابنة خال...الخ) إلا إن العملية تصبح أكثر صعوبة عندما يكون خيار الزواج من خارج الدائرة القرابية بسبب اقتصار معظم معارف المرأة - وخاصة غير العاملة - على نساء قريبات. وتبدو مسألة التحفظ الاجتماعي، واقتصار معارف المرأة على عدد محدود من النساء الأخريات من السمات الملحوظة في مدينة الرياض بسبب عدم تجانس السكان مناطقيا وقبائليا سواء في الأحياء الجديدة أو الشوارع؛ فمعظم سكان المدينة وفدوا إليها من مناطق مختلفة وذلك إبان طفرة السبعينات الميلادية التي ضاعفت عدد السكان عدة مرات، إضافة إلى نزوح السكان الأصليين من أحياء الرياض القديمة كالشميسي والقري والديرة والمربع والمرقب ومنفوحة إلى أحياء جديدة. يشكو الكثير من السكان على سبيل المثال من عدم معرفة جيرانهم بدرجة كافية بسبب عدم التواصل المستمر عدا ما يقوم به الرجال الذين يلتقون في المسجد دون إن يعني ذلك أنهم ينهمكون بنشاطات مشتركة خارج المسجد. وحتى عند نشوء علاقات بين الرجال في الحي وما قد يتبع ذلك من زيارات فأن هذا لا ينطبق على النساء للتحفظ الذي يبديه الرجال عادة تجاه اسر لا يعرفونها بشكل جيد (معرفة نسائهم والاطمئنان إلى سلوكهن) وهي المسألة التي قد لا نجدها بنفس الصورة في أماكن أخرى في المملكة كمدن المنطقة الشرقية ومكة وجدة على سبيل المثال حيث تواصل الجيران لا يثير تحفظ يذكر كما هي الحال عليه في الرياض بشكل خاص، ومدن المنطقة الوسطى عموما.

ومن الوسائل الشائعة في اختيار الزوجة ما أشار إليه أربعة مبحوثين حيث تلجأ أم الشاب راغب الزواج إلى "خاطبة" وهي امرأة لديها معرفة واسعة ببعض الأسر التي لديها بنات في سن الزواج، ولديها كذلك هامش حركة جيد فيما يتعلق بانتقالها من حي إلى آخر وربما من خلال سائق خاص بها، حيث تقوم بمساعدة الراغبين أو الراغبات في الزواج بإيجاد الشريك المناسب نظير مبلغ مالي قد تحدد مقداره منذ

البداية وقد تحصل عليه لاحقا بعد إتمام الزواج، علما إن هناك خاطبات يقمن بالتوفيق بين الأسر تطوعا أو احتسابا بهدف الأجر والثواب. تلجأ الخاطبة ومن خلال شبكة معارف تتوفر عليها إلى جمع معلومات عن الأسر التي لديها بنات في سن الزواج، وقد يتم تكليف الخاطبة من قبل بعض الأمهات بالبحث عن عرسان مناسبين لبناتهن نظير مكافأة. وكما هو معتاد فأن الخاطبة تجمع معلومات دقيقة عن الرجال والنساء من حيث "مواصفات" الرجل المناسب والمرأة التي يود الاقتران بها ومن ثم تقوم بنقل رغبة الطرفين إلى بعضهما بشكل شبه سري إذ إن الأسر تتحرج من مسألة "عرض بناتها" للزواج. وحقيقة الأمر فأن دور الخاطبة يصبح ذو أهمية بالغة في المدن الكبرى كالرياض على سبيل المثال بسبب ازدياد حالات الزواج الاغترابي exogamy وتفضيله من جهة (من غير الأقارب)، ومن جهة أخرى لأن ما يدور في معظم بيوت المدن غير مرئي مقارنة بما هي الحال عليه في المناطق الريفية والمدن الصغيرة التي يعرف سكانها بعضهم بشكل جيد ومن ثم سهولة التواصل بينهم مما يقلص والى حد كبير دور الخاطبات إن لم يلغي دورهن بشكل نهائي.

وقد أدلى احد المبحوثين بمعلومات مفصلة حول دور الخاطبة التي لجأت إليها أمه للبحث عن عروس له حيث أوضح إن اللجوء إلى خيار الخاطبة كان بدافع رغبته الاقتران بامرأة من خارج الدائرة القرابية لأسباب لم يتوسع فيها كثيرا عدا انه أشار إلى رغبته في تجنب حدوث مشكلات عائلية. أوضح المبحوث انه ومن خلال إحدى صديقات أمه اهتدوا إلى خاطبة تحدثت معها أمه هاتفيا حول رغبتها في تزويج ابنها. وقد قامت الخاطبة بأخذ معلومات تفصيلية عن أسرة المبحوث، تبع ذلك زيارة الخاطبة إلى أسرة المبحوث والتحدث إلى أم المبحوث حول الأمور ذات العلاقة كسن الشاب وعمله وأرقام تلفونات زملاءه في العمل، وأين سيقيم بعد الزواج، واصل الأسرة (قبيلي-غير قبيلي)، ومن أي منطقة ومن هم أقارب الأسرة واطلعت على صور للشاب. أيضا فإنها تحدثت عن "المواصفات" المطلوبة في الزوجة وهي المعلومات التي سوف تستخدمها لاحقا. ويضيف المبحوث إن الخاطبة عرضت على الأم أكثر

من خيار لتوفرها على عروس تنطبق عليها "المواصفات" التي كان ينشدها في الفتاة. وبعد إن استقر الرأي على بعض الأسر قامت الخاطبة وفي مرحلة لاحقة بالاتصال بأسر الفتيات من خلال أمهاتهن وقريباتهن ليتم في مرحلة متقدمة حصول تعارف بين أسرة الشاب وبعض الأسر. وقد تم كل ذلك من خلال اتصالات هاتفية وزيارات مباشرة في وقت لاحق. وفي إحدى المرات قامت الخاطبة وبصحبة أم الشاب وإحدى أخواته بزيارة ثلاث اسر ممن لديهن بنات في سن الزواج، ليستقر الرأي على أسرة بعينها بعد إن جمعت أسرة الشاب معلومات عنها من مصادر أخرى غير الخاطبة. نشير فقط إلى إن عمل الخاطبة والبحث عن عروس أو عريس هو عمل نسائي بالدرجة الأولى إذ إن النساء هن من يقمن بمعظم العمل وان دور الرجال والذي يأتي متأخرا يظل فقط مكملا لما قامت به النساء من تهيئة وإعداد. يقتصر دور الرجال وخاصة أهل الفتاة المطلوب الاقتران بها في عملية التقصي عن الشاب من خلال دائرة رجال آخرين تشمل زملاءه في العمل وبعض أصدقائه ومن يعرفونه عن كثب؛ وهو عمل يتم بهدوء وسرية تامة ويراعى فيه الجانب الديني بدرجة كبيرة لمنع حدوث مشكلات. وقد واجه الباحث موقف مشابه عندما زاره شخص في مكان عمله طالبا منه معلومات عن زميل للمبحوث يرغب في الزواج من أسرة لم يحددها الزائر وان مساعدة المبحوث للزائر هي من باب المساعدة في الخير كما أوضح الزائر.

ومع تنامي دور الخاطبات في مدينة مثل الرياض فأن معظم المبحوثين أكدوا أنهم لا يثقون بهن وأنهن يعملن فقط من اجل الحصول على المكافأة التي تتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف ريال كما قدرها بعض المبحوثين. أفاد احدهم انه يثق بالرجال أكثر من النساء أي الذين يقومون بالتوفيق بين الأسر من خلال الزواج. يمارس هذا الدور في العادة أشخاص يوصفون بتدينهم وحبهم عمل الخير، وبعضهم أئمة مساجد مما يضفي على دورهم أهمية دينية تزيد من مصداقيتهم ولا سيما أنهم لا يتقاضون مبالغ نظير ما يقومون به. وقد اتضح إن عدد الرجال الذين يمارسون دور الخاطب محدود ولا يقارن بعدد الخاطبات، فدورهم غير مكتمل كما يرى الكثيرين لغياب العنصر النسائي الذي يظل أساسيا

وفاعلا عندما يتعلق الأمر بالزواج. وأخيرا نشير إلى إن الخاطبات والخطاب (بتشديد الطاء) لا يدرجون أرقام تلفوناتهم في أدلة الهاتف كما يتبادر للذهن ولا يعلنون عن خدماتهم في الصحف بل إن عملهم يتم بشكل شخصي حيث يتم الوصول إليهم من خلال معارف وأشخاص يرشدون إليهم.

ومن الوسائل الأخرى التي تحدث عنها بعض المبحوثين في اختيار الزوجة ما يطلق عليه مكاتب الزيجات المتخصصة والشركات التي نشأت لهذا الغرض، وكذلك مواقع على شبكة الانترنت مما يسمى introduction agencies على إن الباحث لم يتوفر على معلومات كافية حول هذا الأمر تحديدا، حيث أشار المبحوثون إلى علمهم بالوسائل المذكورة كمواقع الانترنت و المحطات التلفزيونية الفضائية التي تقوم بالمهمة من خلال إعلانات مدفوعة وربما اشتراكات. وقد ابدي المبحوثون سخرية من تلك الوسائل وإنها بهدف الربح وغير مضمونة النتائج كما يعتقدون. لم يتم مقابلة أي حالة ممن أفادوا من الطرق المذكورة، إلا إن احد المبحوثين أكد انه تعرف إلى أكثر من سيدة وذلك من خلال الانترنت. وقد أوضح انه قام بذلك ليس بهدف الزواج بل للتسلية والدردشة كما يفعل أصدقاء المراسلة pen pal ربما لتزجيه الوقت كما أكد المبحوث في أكثر من مناسبة.

وقد طرح الباحث سؤالا حول ما إذا كان احد المبحوثين قد اختار زوجته (طليقته لاحقا) بنفسه أي دون مساعدة طرف ثالث، حيث أجاب بنعم حالة واحدة فقط روى تفاصيلها في المقابلة الثانية. وقد أوضح انه قام بذلك بأسلوب مباشر من خلال لقاء عابر مع فتاة في احد الأسواق. ويضيف انه واجه صدود من الفتاة في بداية الأمر، إلا إن تكرار اللقاء في نفس المكان وبعد عدة أيام نتج عنه حديث قصير في ركن قصي من السوق بعيدا عن الأعين، تبع ذلك إن زود الفتاة ببطاقة تشير إلى أسمه و جهة عمله business card و رقم هاتفه وعنوانه الالكتروني (الايميل). وقد كان التواصل في البداية بواسطة الانترنت ثم الهاتف في مرحلة لاحقة. وبعد عدة شهور تم إدخال طرف ثالث (إحدى قريبات الشاب) حيث جرى تعارف الأسرتين وما تلا ذلك من عقد قران أعقبه طلاق بعد عدة

أسابيع. جميع المبحوثين تقريبا ابدوا ارتيابهم وشكوكهم من الفتيات اللواتي يبادرن في عملية اختيار الشريك أو إنهن يتواصلن مع الجنس الآخر هاتفيا أو عن طريق الانترنت، ويرون إن سلوكهن غير مقبول وان ما يقمن به يتم بهدف التسلية وليس الزواج. وقد ساق اغلب المبحوثين مبررات يرونها منطقية حول ما يعتقدون بصحته، الأمر الذي يعكس جانبا شائكا في علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع السعودي وهو ما يستلزم بحث مستقل.

وبسؤال بعض المبحوثين ممن تقيم أسرهم في مناطق ومدن صغيرة خارج الرياض حول اختيار الزوجة ومن قام بذلك، أوضحوا إن طليقاتهم كن من نفس الأماكن التي تقيم بها أسرهم، وان فكرة الاختيار من مدينة الرياض كانت مستبعدة لعدم وجود من يساعدهم في الاختيار. حالة واحدة فقط أشار إلى انه لجأ إلى إمام المسجد وابدي له رغبته في الزواج حيث ساعده في الوصول إلى أسرة لديها بنات إلا إن جهوده لم تكتمل بسبب معارضة أهله لفكرة الزواج من أسرة لا يعرفونها بشكل جيد فضلا عن إن تكون من مدينة مختلفة.

أما الذين تقيم أسرهم في الرياض وتزوجوا من غير قريباتهم فأنهم أوضحوا أنهم استعانوا بأمهاتهم، والأكثرية منهم فضلوا إن تشترك الأخوات في عملية الاختيار وذلك لتقارب السن من جهة ولثقتهم بدور الأخت أكثر من الأم على الأقل في معرفة المواصفات التي ينشدها كل منهم في الزوجة. ومن المعايير الشائعة التي أكد عليها جميع المبحوثين إن تكون الفتاة على خلق، وجميلة، وبعضهم اشترط إن تكون موظفة أو معلمة، مع استبعاد خيار من يعملن في قطاعات تسمح باختلاط الجنسين كالمستشفيات لشيوع اتجاه سلبي لدى الشباب حول العاملات في قطاعات كهذه؛ وهو ما عبروا عنه بشكل مباشر، أو بالقول إن العمل في المستشفيات يتطلب ساعات عمل طويلة و نوبات عمل ليلية night shifts وعدم قدرة العاملة على الملائمة بين متطلبات البيت والوظيفة مقارنة بالعاملات في سلك التعليم على سبيل المثال كما عبروا عن ذلك مرارا.

ولمعرفة كيف عثرت أمهاتهم وأخواتهم على من ستكون شريكة أوضح البعض إن لدى أخواتهم المتزوجات بشكل خاص شبكة من

العلاقات مع أسر أخريات أنشأنها بعد زواجهن. وتلعب الدعوات والزيارات العائلية التي تلبيها المرأة المتزوجة دورا أساسيا في اتساع شبكة علاقاتها بنساء جدد ربما كان لديهن أخوات أو قريبات وربما صديقات في سن الزواج. وبهذا الخصوص تحرص كثيرا من السيدات على تلبية دعوات الزواج إذا وجهت من صديقات أو قريبات أو زميلات عمل إذا كان حفل الزواج في احد قصور الأفراح فهي بالإضافة إلى كونها أماكن للترفية النسائي، وعرض الملابس والتصاميم والمجوهرات والأطعمة، فأن صالات الأفراح تعد "بازارا" لعرض الفتيات الراغبات بالزواج. ففي مكان كهذا تصطحب بعض الأمهات بناتهن اللواتي بلغن سن الزواج لتقديمهن بأبهى صورة. وبالمقابل فأننا قد نجد إحدى الأمهات تغتنم الفرصة خلال وجودها في الصالة للبحث عن عروس مناسبة لأحد أبنائها، وهو ما يرويه احد المبحوثين الذي وقع خيار أمه على طليقته بهذه الطريقة حيث قال:

"انتقت أمي طليقتي بالصدفة عن طريق دعوة تلقتها لحضور عرس في صالة أفراح كبيرة لزواج أسرتين من غير أقاربنا. كان عدد المدعوات كبيرا وجرى تعارف بين أمي وامرأة أخرى عن طريق إحدى القريبات. وقد كان بمعية المرأة ابنتينها غير المتزوجات واللواتي تجاوزتا سن العشرين. نظرت أمي إلى الفتيات وأبدت إعجابها بهن وأطرتهن كثيرا أمام الحضور وهو الأمر الذي ادخل البهجة على أمهن.

وقد تحدثت أمي مع أم الفتيات مطولا حيث كانتا متجاورتين في أماكن الجلوس وذلك دون قصد، وفي نهاية الحفل تبادلتا أرقام التلفونات لأسباب لا علاقة لها بالزواج، مع وعد بتبادل الزيارة في اقرب فرصة. وقد نمت العلاقة بين أمي والمرأة عند التقاءهما مرة أخرى في حفل زواج آخر بعد أسبوعين من اللقاء الأول. تطورت العلاقة لاحقا لأجد أمي تفاتحني بموضوع طلب يد إحدى بناتها. تبع موافقتي إن قامت أمي بزيارة لأم الفتيات وفاتحتها بتفاصيل الزواج. ولم يستغرق الأمر طويلا حيث كان القبول أسرع

مما كنت أتوقع بعد اشتراط الفتاة أن تراني وهو ماحدث لاحقا"

ويتضح مما سبق إن عملية اختيار الزوجة تتم بعدة وسائل كتوفر كل أسرة ومن خلال النساء على شبكة واسعة من الارتباطات بأسر أخرى، أو عن طريق الخاطبات والخطاب الذين يوفقون بين راغبي الزواج. وتخلق حفلات الزواج في قصور الأفراح والاجتماعات العائلية ظروفا مؤاتية للمرأة تمكنها من الالتقاء بنساء من خارج دائرة الأقارب المباشرين، مما سوف يساعدها لاحقا في إيجاد عروس لأبنها.

ثالثا: عقد القران (الملكة)

ذكرنا خلال عرض مشكلة البحث إن الفترة التي أطلقنا عليها تجاوزا "فترة الخطوبة" (الفترة ما بين عقد القران وليلة الزفاف) هي في الغالب فترة لا تستمر طويلا إذ لا تتجاوز أياما أو أسابيع، إلا أنها قد تمتد شهورا. مايجري في معظم الأحيان إن الأسرتين (أسرة العريس وأسرة العروس) وبعد إن يتم الإيجاب والقبول ورؤية الفتاة للشاب، ورؤيتها له واطمئنانه إلى اختيار أسرته فأن الجميع يبدؤن بالحديث عن موعد "الملكة" أو "الخطبة" أي عقد القران.

وكما هو معتاد فأن عقد القران يجري في منزل أهل العروس حيث يقوم والد الفتاة بعمل حفلة يدعو لها أقاربه الخاصين فقط كالإخوان والأخوات والأعمام (قرابة الدرجة الأولى). البعض يدعو جميع الأقارب وربما الأصدقاء إلا إن ذلك ليس شائعا فحفلة عقد القران تقتصر عادة على عدد صغير من المدعوين. وفي معظم الأحيان يتم معاملة والد العريس كضيف؛ فهو يخبر أهل العروس عن عدد الأشخاص الذين يصطحبهم معه لعقد القران كأن يقول "بالإضافة إلى ابني سوف يصحبني إخوتي...". وبالتأكيد فأن مأذون انكحه سيكون حاضرا بترتيب مسبق من والد العروس فاغلب مأذوني الأنكحة وخاصة خلال شهور الصيف (موسم الزيجات) مشغولون وقد يتظاهرون بأنهم كذلك لإضفاء أهمية على دورهم علما إن عددهم يبلغ ٥٠٣ مأذونا في الرياض (وزارة العدل،١٤٢٢). يتقاضى معظمهم مبالغ صغيرة تبدأ من ٥٠٠ ريال وأحيانا أكثر دون إن

يشترطوا أجورا مسبقة فعملهم تطوعي في المقام الأول و لا يحصلون على مرتبات نظير ما يقومون به بالرغم من حملهم أوراق رسمية (وثائق انكحه) وسجل لتدوين العقود وختم رسمي. وكما هو معتاد فأن من يأتي بالمأذون (المطوع) يدفع إكراميته. وتتم حفلات عقد القران ليلة جمعه أو ليلة اثنين؛ وهو توقيت مقصود فليلة الجمعة لها قدسية عند المسلمين والجميع يفضلونها للمناسبات السعيدة كعقد الزواج أو الزفاف؛ رغم إن قصور وصالات الأفراح قد كسرت هذه القاعدة بسبب الازدحام وإشغالها طوال ليالي الصيف.

إذا ماكان عدد المدعوين إلى حفلة عقد القران كبيرا ويضمهم مجلس واحد فأن والد الفتاة وبعد تقديم القهوة والشاي والمرطبات يقوم بدعوة العريس ووالده وشاهدين من الحضور وعدد قليل جدا من المتواجدين إلى غرفة جانبية لأجراء عقد القران. يبدأ المأذون الخطبة بحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله الكريم، ثم يقرأ آيات من القرآن الكريم وخاصة ماله علاقة بالمناسبة كقوله تعالى: ﭽ ڈ ژ ژ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ﮓ ﮔ ﮕ گ گ گ گ ﭼ (الروم:٢١). ويتبع ذلك موعظة تبين فضل الزواج والأحاديث النبوية التي تحض عليه كقولة صلى الله علية وسلم "يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فأنه أغض للبصر وأحفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء" وقوله (ص) "تناكحوا تكاثروا فاني أباهي بكم الأمم يوم القيامة".

وعادة فأن موعظة كهذه لا تستغرق أكثر من دقائق معدودة يتبعها قيام المأذون بسؤال والد الفتاة والشاب راغب الزواج للتأكد من مسألة الإيجاب والقبول، يتبع ذلك أن يردد والد الفتاة خلف القاضي مخاطبا الشاب: "زوجتك ابنتي فلانه على سنة الله ورسوله"، إذا لابد من تعيينها بالاسم، ثم يرد الشاب" قبلت الزواج من ابنتك فلانه" أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على القبول والإيجاب كشرط لإتمام العقد. وقد يشترط المأذون التأكد إن الفتاة غير مكرهة على الزواج؛ مع التذكير إن هناك خلافا فقهيا حول مسألة أكراه البكر إذ هناك رأي يعتقد بأحقية الولي في تزويج فتاته حتى وان كانت غير راغبة. و

عرفا فأنه يستدل على موافقة الفتاة باطلاعها وتوقيعها على عقد النكاح كشرط لصحته، فذلك يعني قبولها ما يراه وليها وانها غير مكرهة. وبعد التثبت من اوراق الشهود (هوياتهم) يدون المأذون اسماءهم ويطلب توقيع الجميع على العقد: العريس، والعروس، والشاهدين، بعد ان يدون شروط الطرفين وكمية المهر وما اذا كان يتضمن العقد مؤخرا ام لا. وبعد تعبئة البيانات يمهر المأذون العقد بختم رسمي، ثم يوثق رقم العقد واسماء من وقعوا عليه في سجل معد لهذا الغرض بهدف تثبيت الحالة في سجلات وزارة العدل.

فيما يتعلق بالشروط فأن من الشروط الشائعة التي يصر على تدوينها بعض الأولياء (ولي الفتاة) تنحصر في مسألتين: توفير سكن مستقل للعروس تجنبا لمشكلات قد تنشأ بين العروس الجديدة وأهل زوجها، وشرط آخر أصبح شائعا منذ عدة سنوات بعد التوسع في تعليم البنات وحصول بعضهن على وظائف حيث يشترط أهل الفتاة على العريس إن لا يمنعها من وظيفتها، أو دراستها إن كانت لا تزال تدرس. البعض يشترطون أمور أخرى كمكان إقامة الزوجة بحيث تقيم في نفس المدينة التي تقيم بها أسرتها، وبعضهم يشترط إن تزور أسرتها إن كان يترتب على زواجها انتقالها إلى مدينة أخرى، وهناك من يشترطون أمور أخرى يتم تدوينها في العقد إن كانت لاتحل حراما أو تحرم حلالا طبقا للقاعدة الفقهية. من الشروط الغريبة التي كانت تتم منذ عدة سنوات وفي المناطق الريفية قيام بعض الإباء باشتراط الحصول على مرتب الإبنه إن كانت موظفة وعدم تحكم الزوج بدخلها، وان ينقلها الزوج من وإلى مكان عملها. ومن الشروط التي انتشرت في السنوات الأخيرة توفير شغالة (عاملة منزلية) وربما سائق للعروس؛ وهي شروط تعكس في جانب منها معاناة المرأة السعودية وخاصة الموظفة من كثرة الأعباء المنزلية وما ينشأ عن كبر حجم الأسرة واتساع المساكن وحاجتها إلى خدم، إضافة إلى مشكلة تنقل المرأة من والى مكان عملها ولا سيما أنها لا تقود السيارة. جميع ماذكر يدفع ببعض الأسر إلى اشتراط توفير شغالة وربما سائق. أما بخصوص المهر فانه قد لا يدون في عقد النكاح؛

فهذا يتفق عليه مسبقا بين أسرة الشاب وأسرة الفتاة ويكتفي بكتابة أشياء مثل ١٠٠٠ ريال أو ١٠ ريالات (٣،٧٥ ريال=دولار، ٢٠٠٦م) للتهوين من أمر المهر وان الولي "يشتري رجلا لأبنته"، وبعض الإباء يقول "زوجتك بريال وشيمة رجال" وهي عبارة غامضة تجعل كمية المهر مجهولة ولا يعرفها إلا الأقربون، ولتأكيد فكرة أنهم يشترون رجلا أو زوجا لأبنتهم، وان المال لا يعني لهم شيء.

ويعود عدم الإفصاح عن المهر إلى تحرج البعض من ذكره إن كان مرتفعا ولشيوع عادة استيلاء بعض إباء الفتيات عليه أو على معظمه، بالرغم من إن الشريعة تنص على انه ملك للفتاة وانه يستحسن تدوينه في العقد. وقد يتم المغالاة في المهور فبعض الآباء قد يشترط مهرا مرتفع جدا، و هي أمور تعود إلى فكرة تشييء المرأة للدرجة التي جعلت بعض شيوخ القبائل في المناطق الجنوبية من المملكة يلزمون أتباعهم بدفع مبلغ محدد للمهر -أشبه بالتسعيرة- فيقولون مهر البكر أربعون إلف، ومهر الثيب خمسا وعشرون إلف ريال. وتتأكد فكرة التشييء من عبارة أخرى لا تزال دارجة في نجد وبادية المنطقة الشمالية عندما يطلب شخص يد فتاة من أبيها فهو قد يسمع عبارة قبول عامية مثل " لو هي ذبيحة ما عشتك" بمعنى "لو إن ابنتي ذبيحة فإنها لن تفي بحق ضيافتك أو عشاءك" وهو مايشير إلى ترسخ فكرة تشييء المرأة في المخيلة الشعبية.

وقد تسنى للباحث حضور عدد من حفلات عقد القران في الرياض وأماكن أخرى وأحيانا كشاهد. وفي إحدى المرات طلب والد العريس من الحضور عدم تشبيك أصابع اليدين خلال إجراء العقد لاعتقاد مفاده إن ذلك يفسد الزواج أو انه من عمل الشيطان. وقد تكرر الأمر في مناسبات أخرى دون أن يتأكد الباحث ما إذا كان لذلك سندا شرعيا أم لا، إلا إن الكثيرين يعتقدون إن "التشبيك" مفسد للزواج، وانه لا يقوم به إلا حاسد يريد إبطال الزواج بطلاق أو موت احد الطرفين. وهناك من يعتقد إن أي حاسدة أو حاسد محتمل إذا ما علموا بموعد عقد القران فأنهم قد يقومون بعقد خيوط سوداء والنفث بها ساعة عقد القران، وان ذلك يفسد الزيجة فالنفث في العقد من

عمل الشيطان. وتجنبا للسحر والحسد فأن بعض الأسر تجري عقد النكاح بشكل شبه سري وبعدد محدود من المدعوين وفي أوقات وأيام غير معتادة أو متوقعة عملا بالقول: "عالجوا أموركم بالكتمان".

نشير أيضا وبعد عمل استقصاءات جانبية مع عدد من السيدات إلى إن عقد النكاح يتم في فترة طهر العروس أي في غير أيام الطمث، فاحتمال أن يعقب العقد دخول العريس بالعروس وارد، ولذلك يترك أمر تعيين موعد عقد النكاح لأهل العروس حيث تقوم العروس بتعيين الموعد بعد أن تتشاور مع أمها علما إن الرجال يحددون الموعد التقريبي سلفا كقولهم نريد العقد في شوال أو في اقرب فرصة وهي عبارات تشير ضمنا إلى المعنى السابق، ومن ثم توعز أم الفتاة إلى زوجها بالموعد المناسب كقولها خلال هذا الأسبوع أو الذي يليه.

يعقب عقد القران مباشرة أن يبارك الجميع للشاب بعبارات مثل: بارك الله لك وعليك، أو "مبروك"، أو "منك المال ومنها العيال"، وغيرها من الكلمات التي قد تتباين تعبيراتها طبقا لتباين مناطق المملكة. يتبع ذلك إقامة وليمة عشاء عملا بالحديث النبوي الشريف "أولم ولو بشاة" إي اصنع وليمة وان كانت ذبيحة واحدة، ما يعني إن الذبيحة هي اقل ما يمكن تقديمه في مناسبة كهذه، على أن الدارج أن يولم أهل الفتاة بما يرونه مناسبا طبقا لعدد المدعوين. وتختلف عادات الزواج قليلا في مناطق المملكة ففي بعض المناطق يقوم أهل العريس بإرسال ذبيحة أو ذبيحتين مع لوازمهما إلى أهل العروس ليصبح عشاء عقد القران على حساب العريس ولكن في بيت العروس.

رابعا: أسباب التعجيل بعقد القران (الملكة)

أورد المبحوثون عدد من المبررات المختلفة حول التعجيل بعقد القران قبل معرفة الفتاة بدرجة كافية. وقد كان سؤال الباحث واضحا بهذا الخصوص طرح بالصيغة التالية: عندما حصل القبول من أهل الفتاة وأكدوا أنهم سيزوجونك لماذا لم تؤجل عقد القران (الملكة) إلى ليلة الزفاف أو قبل ذلك بفترة وجيزة؟ وكما ذكرنا أعلاه أشار بعض

المبحوثين إلى أسباب مختلفة، إلا إن هناك سببا آخر يشتركون به جميعا تمثل بخوفهم من إن يغير أهل الفتاة رأيهم في الشاب خلال الفترة التي تفصل بين الخطبة والزواج ومن ثم كان قرارهم التعجيل بعقد القران منعا لحدوث متغيرات جديدة كأن يتقدم شخص آخر يطلب
يد الفتاة، علما إن الشرع نهى المسلم عن الخطبة على خطبة أخيه. ونشير إن هذا الأمر وارد أي الخطبة على الخطبة وذلك في المدن حيث لا احد يعلم عن احد وهو ما لا يحدث في المناطق الريفية على سبيل المثال إذ عندما يتقدم شخص لخطبة امرأة يصبح الأمر معروفا للجميع، ومن ثم يمتنع من يود خطبة الفتاة عن التقدم لطلب يدها إذا علم إن شخصا قد سبقه إلى ذلك. أكثر من نصف المبحوثين أشاروا إلى أهمية التعجيل بعقد القران لمنع التقدم إلى طلب يدها من آخرين، كقول احدهم:

"خفت ان يغير أهل الفتاة رأيهم، فهم لا يعرفونني جيدا عدا ما أخبرتهم به أختي عني، فالبنت كانت زميلة أختي في المدرسة، يعني معلمات بنفس المدرسة. وسبق ان لمحتها عدة مرات عندما اذهب لإحضار أختي من المدرسة.... وحقيقة فالبنت كويسة من وجهة نظري ومحتشمة وفوق هذا كله معلمة..يعني موظفة. إلا إني علمت بعدين ان أقاربها كثيرين، وخفت ان يدخل بعضهم على الخط....ولد عم مثلا...تعرف قصدي... لذلك قلت أتوكل على الله و "اشبكها" حتى ما يكون فيه محال للأخذ والرد...".

وعن أسباب موافقة أهل الفتاة على التعجيل في عقد القران في الوقت الذي علموا فيه ان الزفاف يتم خلال العطلة الصيفية (بعد ٨ شهور) وهي فترة طويلة نسبيا، أوضح "ان فكرة عقد القران كانت غير مرفوضة من أهل الفتاة بل أنها الخطوة التي رحبوا بها كثيرا... فهم رأوني جادا في الموضوع". ويعلل قبول أهل الفتاة بالقول ان الفتاة ليست صغيرة السن فهي تجاوزت الخامسة والعشرين و ان أهلها ربما انتابهم قلق بسبب وصولها إلى هذه السن دون ان تتزوج. ونشير إلى ان السن المناسب لزواج الفتاة كما يعتقد اغلب المبحوثين يتراوح بين ٢٠-٢٥ سنة

علما ان بعضهم يفضل ١٩-٢٢ سنة، وهناك من يحبذ ٢٥-٣٠ سنة معللين ذلك بالقول ان فتاة في هذه السن تعد ناضجة فكريا، إلا ان عدد من أشاروا إلى ذلك ضئيل. ويتفق الجميع تقريبا ان الزوجة يجب ان تكون اصغر سنا من الزوج مما يعكس أهمية العمر كمحدد أساسي في علاقات الجندر، فالأكبر سنا، والذكور، حسب الثقافة السائدة يصبحون قيمين على الأصغر سنا وخاصة الإناث.

ومن الأسباب الأخرى للتعجيل بعقد القران ما أدلى به البعض حيث يعتقدون ان التعجيل يرفع الحرج عن الشاب بحيث يستطيع زيارة أسرة الفتاة ورؤيتها وهو ما لن يستطيع القيام به فيما لولم يعقد القران. ويوضح ذلك قول احدهم ان عقد القران مكنه من معرفة الفتاة بشكل أفضل إذ استطاع لاحقا الحديث معها ومها تفتها عدة مرات في اليوم دون ان يثير ذلك حفيظة أسرة الفتاة. ويتضح ان عقد القران ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة للتعارف فكونهما زوجان "شرعا" فأن ذلك يمكنهما من مشاهدة بعضهما و التحدث على الهاتف دون حرج. وبكلمات احدهم:

> "كنت أتحدث معها ساعات طويلة على الهاتف الجوال...وأحسن حاجة في الجوال أنها تقدر تكلمني من إي مكان...أحيانا اشحن جوالها بخمسين ريال كمفاجأة...وكذا تقدر تكلمني وعلى حسابي... وأحيانا تكون هديتي بطاقات سوا.... كنا نتكلم في كل شيء تقريبا...".

وعند مواجهة بعضهم بحقيقة ان المكالمات الهاتفية قد لا تكون وسيلة كافية لمعرفة الطرف الآخر، أشار الكثير منهم ان ذلك غير صحيح إطلاقا فمن خلال المحادثات الهاتفية الطويلة يمكن معرفة طريقة تفكير الفتاة، ورؤيتها للحياة. أضاف البعض ان الزيارة المباشرة قد لا تكون دائما فكرة جيدة إذ لا يتوفر خلالها جو مناسب للحديث ومناقشة بعض الأمور...وخاصة عند حضور إطراف أخرى كالأم أو احد الأخوة. وقد تكرر قول بعضهم أنهم يتحرجون من الزيارة إذا لم تسبقها دعوة من أسرة الفتاة وهذا مالا يحدث ما يجعل المكالمات الهاتفية حلا

عمليا..البعض قالوا أنهم يشعرون بالحرج من أم الفتاة..فهي "كالناطور" بكلمات احدهم.

وقد أشار بعضهم إلى ان عقد القران يعد حلا عمليا لرفع الحرج عن أهل الفتاة فمن دون عقد قران يتعذر تكرار الزيارة أو رؤية الفتاة. وقد اتفق الجميع على ان الرؤية الأولى التي سبقت عقد القران كانت قصيرة للغاية ولم تتجاوز دقائق معدودة بحيث لم يتسنى لهم الاسترسال في الحديث مع الفتاة أكثر من رد التحية وعبارات المجاملة المعتادة..التي يعتقد احدهم أنها عبارات شبه رسمية لا تفي بالغرض، بل ان الرؤية الشرعية غير مكتملة كما أكد معظم المبحوثين؛ فبعض الفتيات يلبسن "باحتشام زائد" لا يمكن الشاب من رؤية ما يود رؤيته كشعر الرأس وملامح الجسم. وتتم الرؤية الأولى بوجود الأب أو الأخوة أو احدهما، بل ان الشاب والفتاة لا يجلسان بمفردهما وليس هناك ما يمكنهما الحديث حوله سوى عبارات التحية مع وجود استثناءات (لا تحضر الأم أو القريبات الأخريات عند الرؤية الأولى بل يقتصر الأمر على احد أقارب الفتاة الذكور فالأم لا تزال أجنبية وإذا ما كانت حاضرة فأنها تكون محجبة تماما).

ويتضح ان هاجس "الخلوة غير الشرعية" و "الحديث إلى أجنبية" وارد جدا في الموضوع برمته ومن ثم يصبح التعجيل بعقد القران وسيلة مشروعة لتردد الشاب على أسرة الفتاة والحديث إليها فهي زوجته شرعا، ومن ثم يستطيع زيارتها متى شاء، عدا إنهما لا يختليان ببعضهما كما يفعل الزوج بزوجته فاللقاء يجري في مكان مفتوح في المنزل كقاعة استقبال (صالة) أو ماشابه بحضور أطراف أخرى. وحتى عندما يقوم الشاب بتأثيث المنزل أو شقة الزوجية التي سوف ينتقل إليها بعد الزفاف فانه لا يستطيع اخذ زوجته معه للتسوق، بل يقوم بعمل نسخة إضافية لمفتاح الشقة أو المسكن يزود به أهل الفتاة لتتمكن من الذهاب إلى الشقة مع أمها أو احد أقاربها وبغياب الزوج بعد إجراء ترتيبات تمنع التقاءها به؛ وهي القضية التي تثير حفيظة أغلب من تم بحث حالتهم فهم يرون في المسألة قيودا مبالغا فيها، وخاصة عند الذهاب إلى السوق لانتقاء أثاث الشقة. بعض الأسر لا تمانع من ذهاب الزوجين بصحبة بعضهما للتسوق

إلا ان ذلك يكون مشروطا بوجود أم الفتاة معها وهو قيد آخر يعتقد من تم مقابلتهم انه شرط سخيف. وبكلمات احدهم:

"عند اختيار الأثاث كانت الأم تشير إلى القطع الغالية جدا زي غرفة النوم والكنب..تقول هذا صناعة متينة وغير قابلة للتلف..بعكس "حصه". وحقيقة حصه كانت عقلانية أكثر و تميل للحاجات اللي أسعارها معقولة وبسيطة لأننا يمكن نغير الأثاث بعد كم سنة...كانت ارحم من أمها بكثير...إنا أصلا كنت ناوي اوديهم على سوق العويس.. أو سوق دايل تعرف الأسعار هناك معقولة...بس الأم اختارت أماكن اغلي..حتى يوم رحنا نشتري بعض الحاجات البسيطة كانت الأم معنا وهي اللي تختار..صرت زي سواق الليموزين....تصور..."

ويتضح ان فكرة عدم "الاختلاء بالزوجة" خلال الفترة التي تسبق ليلة الزفاف مسألة محورية في تصرف الأم، وهي القضية التي ليس لها سند شرعي فالجانب الاجتماعي يصبح حضوره أكثر من الديني في هذه المسألة إذ قد يترتب على الخلوة أمور يجب تأجيلها كالملامسة والتقبيل كما أشار بعض المبحوثين.

هناك بطبيعة الحال أسباب أخرى تدفع إلى التعجيل بعقد القران. أشار على سبيل المثال عدد من الحالات (٣من ١١) أنهم عجلوا بعقد القران لدوافع اقتصادية بحتة. حالتين أشارتا إلى رغبتهما بالحصول على "سكن متزوجين" في القطاعات التي يعملان بها وبتقديم وثيقة الزواج (عقد القران) فأنهما استطاعا إدراج اسميهما في كشوف طلبات الحصول على مسكن. احدهما برتبة عسكرية في قطاع يقدم مساكن للمتزوجين فقط، والآخر يعمل في إدارة مدنية تتوفر على مجمع سكني للمتزوجين.

أما الحالة الثالثة فقد كانت لراغب في الحصول على قرض من بنك التسليف السعودي وهو ما يستلزم تقديم وثيقة عقد القران. هناك حالة أخرى أشار إلى سبب غير اقتصادي يتعلق باستخراج

جواز سفر للزوجة بعد حذف اسمها من سجل الأب وإضافته إلى سجله المدني.

أشار مبحوث آخر إلى سبب مختلف يتعلق برغبته في تأجير شقة ليتمكن من تأثيثها حيث طلب منه صاحب المكتب العقاري وثيقة تثبت النكاح للتأكد انه لن يقيم في الشقة بمفرده ولا سيما ان معظم سكان الرياض يبدون حساسية تجاه العزاب الذين يقيمون في المجمعات السكنية أو الأحياء المأهولة بأسر ومتزوجين؛ الأمر الذي يدفع العزاب في الغالب إلى الإقامة في أحياء بعينها أو عمائر يتم تخصيصها لهم.

أكد البعض كذلك ان التعجيل بعقد القران يعد سببا وجيها لأخذ موضوع الزواج بجدية ولا سيما ان أحد المبحوثين سبق له فسخ خطوبة من فتاة قبل أن يقترن بها رسميا لشعور أهل الفتاة انه لم يكن جادا بدرجة كافية مما اثأر بعض المشكلات بين أسرته وأسرة الفتاة ما كان سببا في فسخ الخطوبة لاحقا. بينما أشار البعض إلى ان تعجيل عقد القران كان لأسباب مختلفة كالقول أنهم فعلوا ذلك بسبب إصرار الوالدين (والدي الشاب) للحد من سفرهم خارج المملكة. عدد من الحالات المبحوثة أكدوا أنهم يسافرون إلى دول مجاورة متى ما سنحت لهم الفرصة ويفصل بين رحلاتهم أحيانا فترات متقاربة.

خامسا: أسباب تأخير عقد القران حتى يوم الزفاف

شاع في السنوات الأخيرة توجه لدى بعض الأسر بحيث يصار الى تأجيل عقد القران إلى يوم الزفاف كأن يعقدون القران بعد صلاة الظهر أو العصر قبيل الزفاف بساعات. وبسؤال بعض الآباء حول ذلك اتضح ان هذا الأمر دارج عندما تكون أسرتي العريس العروس من الأقارب ويعرفون بعضهم جيدا فهم يكتفون بالموافقة على الزواج ويدفعون المهر ويعملون جميع الترتيبات اللازمة إلا أنهم يؤجلون عقد القران حتى موعد يوم الزفاف الذي قد يأتي بعد شهر أو شهرين وربما أكثر. ويشير هذا الترتيب إلى توافق الأسرتين بشكل تام ومقدار ثقتهما ببعض إذ لن يغير أحدهما رأيه أو يتراجع في اغلب

الأحوال. أيضا فأنهما بهذا الإجراء يقطعان الفرصة على الشاب والفتاة من رؤية بعضهما والتحدث، مع افتراض إنهما يعرفان بعضهما ومن ثم عدم إفساح المجال إمامهما لزيادة الاحتكاك ما قد يولد مشكلات الأسرتين بغنى عنها. إنهما بذلك يضعان الشاب والفتاة أمام مصيرهما إذ لا مجال للتراجع، والغريب في الأمر ان كثيرا من الزيجات التي تتم بهذا الأسلوب تنجح. روى أحد المبحوثين نقلا عن ابيه أن كثرة زيارة الشاب إلى أهل الفتاة ومحادثتها قبل الزفاف قد ينجم عنه مشكلات وأقاويل، وعليه فأن دخول الشاب بفتاة لم يتحدث إليها سابقا يضعهما أمام "الأمر الواقع" ما يدفعهما إلى اخذ موضوع ارتباطهما بجدية متناهية.

وبسؤال أحد المسنين حول الحكمة من تأجيل عقد القران إلى يوم الزفاف أوضح ان الفترة الواقعة بين طلب يد الفتاة وزفافها (أسابيع أو أيام) تعد فترة كافية للتعارف بين الأسرتين، فإذا تبين ان الشاب لايريد الاقتران بالفتاة خلال تلك الفترة فأن المسألة تنتهي عند هذا الحد دون ان يترتب على ذلك طلاق ومن ثم يتم تسوية الأمر وديا بين الأسرتين إذا كانت أسرة الشاب قد دفعت المهر مسبقا. مسن آخر أشار إلى قضية فقهية قد تغيب عن بال الكثيرين حيث أوضح ان عقد القران يعني "زواج" وان ذلك قد يترتب عليه قضية ميراث الزوج لزوجته أو العكس فيما لو مات أحدهما خلال الفترة التي تسبق الزفاف، وعليه فأن من "الحيطة المحمودة" كما أشار الراوي ان يتم تأجيل عقد القران إلى يوم الزفاف.

سادسا: السمات العامة للمطلقين

كأحد تساؤلات الدراسة فأننا أردنا معرفة ما أذا كان هناك خصائص عامة يشترك بها المطلقون. وقد اتضح من النتائج ان جميع من شملتهم الدراسة كانوا من مستويات و خلفيات اجتماعية متباينة مما يجعل من الصعوبة بمكان التحدث عن خصائص عامة تجمعهم؛ كالقول أنهم يأتون من اسر ذوات دخول مرتفعة أو أنهم من مناطق حضرية مع ميل إلى اعتبارهم من الطبقة الوسطى عند الأخذ بالاعتبار مستوياتهم الاقتصادية

المتقاربة. ومع ذلك فقد لوحظ بعض السمات التي ربما اشتركوا فيها مع مطلقين آخرين نوردها كما يلي:
١- ان جميع المطلقين في هذه الدراسة كانوا من الشباب الذين تقع أعمارهم بين الرابعة و العشرين والثانية والثلاثين. وللإيضاح فالعينة لم تشمل فئات عمرية أخرى أي ما فوق ٣٢ سنة حتى يمكن عقد مقارنات، وذلك لسبب بسيط وهو عدم عثور الباحث على مطلقين (مبكرا) من أعمار متقدمة. وحقيقة الأمر فأن لذلك دلالة سوسيولوجية فالطلاق المبكر يرتبط غالبا بالشباب، وهو مايعكس بعض من خصائصهم النفسية كالتسرع في اتخاذ القرار، وتأثير الجماعات المرجعية، و اتخاذ مواقف تتباين أحيانا مع مواقف الوالدين كأحد صور هوة الأجيال generation gap، وعدم الرضا عن بعض العادات الاجتماعية السائدة التي تشكل ضغوطا أخرى على الشباب، والرغبة في التخلص من تأثير المحيط الاجتماعي عندما يتعلق الأمر باختيار الشريك.

لايغيب عن البال أيضا مسألة في غاية الأهمية ترتبط بالعمر وقرار الطلاق ففي المرحلة العمرية للمبحوثين وهم شباب فأنهم وبالرغم من إقدامهم على الطلاق يتوفرون في الوقت ذاته على "خيارات" لايتوفر عليها المتقدم في السن، فشاب في العشرينات لن يجد صعوبة في معاودة الكرة و البحث عن زوجة أخرى وربما خلال فترة قصيرة تعقب طلاقه، بينما يصبح الأمر غاية في الصعوبة لرجال تقدمت بهم السن ممن تضاءلت فرصهم في العثور على الشريك المناسب، فرجل في الخمسين - على سبيل المثال- لن يجد زوجة بسهولة خاصة أذا كان يبحث عن شريكة تقاربه في السن فأغلب النساء في هذه السن إما متزوجات ولديهن أبناء أو إنهن قد ينصرفن عن الزواج أذا كن مطلقات لاعتبارات تتعلق بتربية أبنائهن وحتى لايكررن تجربة يعتقدن ان مصيرها ربما كان الفشل، ومن ثم تصبح خياراتهن قليلة كما هو الحال مع رجال يماثلونهن في السن. أيضا فأن أمرآة تجاوزت الخامسة و الأربعين يصبح احتمال إنجابها ضعيف لأسباب بيولوجية مما يصرف معظم الرجال من الاقتران بها إذا ما كان أحد أهداف الزواج الحصول على ذرية، وهو ما

لا ينطبق على الرجال الذين لا يتغيرون بيولوجيا حتى وان تقدمت بهم السن.

ونخلص إلى القول ان جميع المبحوثين تقريبا لم ينظروا إلى تجاربهم في الطلاق المبكر كفشل ذريع بقدر ما يلقون باللائمة على الظروف المحيطة بهم، فهم دائما يعيدون القضية إلى سوء الاختيار بسبب مواقف لا يستطيعون التحكم بها كالعادات والتقاليد، وعدم توافق أسرتي الشاب وطليقته، ومن ثم نجدهم يرددون عبارات تنم عن عدم الانسجام مع الشريك كقول بعضهم: "لم يحصل توفيق" أو ان الزواج "قسمة ونصيب" وهي العبارات التي تشير إلى إيمانهم بما قدر لهم، وان الإقدام على الزواج يظل مجازفة في نظر الكثيرين ولاسيما ان الإطراف المعنية به (الشاب والفتاة) لا يتوفرون على الوقت الكافي لمعرفة بعضهما جيدا قبل ان يقدما عليه. مجموعة من الحالات أعادوا فشل العلاقة إلى عوامل مثل العين والحسد، إلا ان الجميع يتفقون على ان فشل العلاقة كان بسبب عدم معرفتهم لطليقاتهم بدرجة كافية، وإنهم لم يتمكنوا من رؤيتهن عن كثب قبل عقد القران. وقد أكد احدهم ان الفترة الفاصلة بين مرحلة "طلب اليد" وليلة عقد القران كانت فترة قصيرة وانه لم يتمكن من التعرف على طليقته جيدا عدا ما وصل إليه من معلومات عن طريق طرف ثالث ما دفعه في نهاية المطاف إلى الطلاق، وبذلك فانه يعيد فشل العلاقة إلى صعوبات اجتماعية تمنع التقاء الشاب بالفتاة التي يود الاقتران بها مع تأكيد البعض على ضرورة اللقاء بإطار شرعي وغير مخل باللياقة الاجتماعية التي يتطلبها الموقف. اغلب من تحدثوا حول هذه المسألة أشاروا إلى ان الرؤية الشرعية (رؤية الطرفين لبعضهما قبل الزواج) كانت بحدود ٣-٥ دقائق، وقلة قالوا أنها أكثر من ذلك،و هي فترة قصيرة ولا تعد كافية إضافة إلى أنها تتم بشكل لا يسمح باسترسال الحديث بين الطرفين.

٢- غالبية المطلقين الذين تم دراسة حالاتهم كانوا غير راضين عن طريقة الخطبة و الزواج السائدين، بل أنهم ابدوا عدم رضا مما يعتقدون انه قيودا اجتماعية تقف حجر عثرة في طرق اختيار شريك العمر فهم يرون مسألة الاختيار مصيرية ومن ثم يجب ان تقوم على أساس

"الاختيار الحر" دون تدخلات كثيرة من عدة إطراف. وبسؤال الباحث حول ماذا يريدون تحديدا إذا كانت الأعراف الاجتماعية لا تسمح بأكثر من ذلك، فأنهم لم يطرحوا أكثر من فكرة ان الزواج علاقة بين اثنين وان كثرة الإطراف التي تتدخل في عملية الاختيار قد تفسده أحيانا. ويزيد الأمر تعقيدا -كما أشاروا- ان قرار الاختيار لابد ان يكون مرضيا لجميع الأطراف (أهل الزوج والزوجة وشبكة أخرى من الأقارب). وقد عبر احدهم عن الموقف بالكلمات التالية:

> "كان الاختيار الحقيقي لأمي ولم يكن لي خيار كاف عدا إني وافقت بسبب ماسمعته من أمي وأخواتي.....وحقيقة فأن أمي هي التي كانت تعتقد ان الفتاة مناسبة..إلا إني اكتشفت أنها مناسبة لأمي وأخواتي أكثر من ان تكون مناسبة لي...اختاروا فتاة اقل منهم.. خجولة جدا..."

نشير بهذا الصدد إلى ان جميع المبحوثين حصلوا على تعليم أعلى من الثانوي (جامعي ودبلومات متوسطة) وأنهم أبدوا أرائهم باستقلاليه وكانوا يبرهنون على صحة مواقفهم وارآئهم حتى وان كانت لاتتفق مع الاتجاه الاجتماعي السائد، وهي كما يبدو سمة نفسية-اجتماعية تنطبق على قطاع عريض ممن هم في سنهم ممن تلقوا تعليم جامعي ولديهم اطلاع على ما يدور فاغلبهم يتابعون القنوات الفضائية، ويستخدمون الانترنت، ولديهم أصدقاء من مستويات اجتماعية مختلفة يقعون تحت تأثيرهم، ويميلون إلى مواكبة كل ما هو جديد كارتداءهم ملابس غربية، وولعهم بالسيارات، وترددهم على المقاهي والأسواق ومطاعم الوجبات السريعة، ويلمون بأحدث وسائل التقنية كأجهزة الهاتف المحمول الذي يستخدمونه بكثافة ملفتة، ويعبرون عن قضايا الشأن العام بجرأة قد لانجدها عند إبائهم وهو ما يعكس في احد جوانبه "هوة الأجيال" التي اشرنا إليها آنفا.

٣- جميع من تم مقابلتهم (١١) يعملون بوظائف ثابتة ويحصلون على دخول ويساهم كل منهم بجزء من دخله في الإنفاق على أسرته، وهو مايمنحهم فرصة المشاركة في بعض القرارات الأسرية بالرغم من وجود الأب وإخوة اكبر منهم. ومع الاستقلالية الاقتصادية التي يتمتعون بها إلا أنهم يعتقدون ان عملية اقتران الشاب بفتاة تظل شأنا عائليا و تمر من خلال قناة أفراد الأسرة فدور الأم والأخوات بشكل خاص يظل دورا محوريا، وان الزواج المرتب *a*rranged marriage هو من السمات الرئيسية في المجتمع السعودي، وأن دور الشريكين هامشي في عملية قرار ارتباطهما فهما ينفذان رغبة أسرتيهما في المقام الأول. ويعتقدون بوجود مبالغة زائدة في عملية الاختيار تقلص فرصة الشاب والفتاة بدرجة كبيرة وهو ما لايستطيعون فعل شيء تجاهه. وبسؤالهم حول أسباب ترتيب الزواج من قبل الأسرة أشار بعضهم إلى ان ترتيب الزواج يضمن اقتران الشاب بفتاة تتوفر على شروط توافق عليها أسرته، كالتحقق من المستوى الاجتماعي لأسرة الفتاة، ونسبها، وسمعتها الحسنة، وأخيرا مستواها الاقتصادي، وهي الشروط التي تضعها معظم الأسر في الحسبان كشروط للتكافؤ الاجتماعي.

٤- لوحظ ان عدد قليل من المبحوثين كانوا غير مقيمين مع أسرة الوالدين بشكل مستمر وغالبا لأسباب تتعلق بعملهم في أماكن بعيدة عن موطن الأسرة الأصلي، ومن ثم استقلالهم شبه التام عن أسرهم، عدا أنهم يصبحون بحاجة إلى الأسرة (الأم والأخوات تحديدا) عندما يتعلق الأمر بالبحث عن زوجة، وهي المسألة التي أكدوها في معظم المقابلات. أشار معظمهم إلى وسائل أخرى في البحث عن زوجة كدور الخاطبات اللواتي يتقاضين مبالغ جراء ذلك، أو بعض أئمة المساجد الذين يقومون بذلك تطوعا، أو البحث عن طريق الانترنت mate-matching في مواقع خاصة بالتزويج، إلا ان جميع المبحوثين ابدوا عدم ثقتهم بتلك الوسائل، خاصة الانترنت.

أشار بعض المبحوثين إلى ان عملية البحث والتقصي عن الشريكة لا بد ان يسبقها تهيئة مناسبة وهي الوظيفة التي توكل إلى القريبات. معظم من تم مقابلتهم اتفقوا على حصولهم على مساعدة مالية

من إبائهم وإخوانهم وهو الموقف الذي يعكس جماعية قرار الزواج من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة معظم الشبان على تدبير تكاليف الزواج من دون مساعدة الإباء والإخوة. عدد من الحالات لجأوا إلى الائتمان لتوفير المهر وتأثيث بيت الزوجية كشراء سيارة بالأجل تسدد على (إقساط شهرية) يتم اقتطاعها من المرتب بواسطة البنك، ومن ثم إعادة بيعها للحصول على سيولة نقدية.

٥- اتضح ان معظم المطلقين في هذه الدراسة كانت طليقاتهم "بعيدات" أي من خارج الدائرة القرابية، بمعنى ان زواجهم كان خارجيا فهم قد تعرفوا على اسر طليقاتهم عن طريق أسر أخرى (شبكة من السيدات). ويبدو ان قرار الطلاق يصبح واردا عندما تكون الزوجة لا تنتمي إلى الزوج بصلة قرابة دموية consanguinity أو قرابة مصاهرة affinity الأمر الذي يفسر احد أسباب انتشار الزواج القرابي أو اللحمي المرتب arranged endogamous marriage في المجتمع السعودي. يغلب على الزواج اللحمي في العادة طابع الديمومة والاستمرار، وأن اللجوء إلى الطلاق يظل مستبعدا إلا في أضيق الحدود بسبب وظيفة الزواج القرابي الذي يهدف أيضا إلى تمتين العلاقة بين أسرتين. يمكن القول والحال هكذا ان حدوث طلاق بين زوج و زوجة يرتبطان بصلة قرابة دموية أو مصاهرة يحدث شرخا في العلاقة بين أسرتين و يتولد عنه قطع صلة الرحم، و إخلال بنظام الميراث أحيانا، ومن ثم يتم تجنب الطلاق حتى في ظل عدم توافق الزوج و الزوجة.

مسألة أخرى ذات أهمية بالنسبة للزواج من الدائرة القرابية ان الاقتران بقريبة "معروفة" يوفر على أسرة الشاب عناء البحث عن امرأة غير معروفة مسبقا، فابنة العم في الغالب معروفة لجميع أبناء عمومتها منذ سن مبكرة مما يجعل طالب الزواج منها يطمئن إلى حسن اختياره. وتصبح رغبة الاقتران بقريبة مسألة واردة جدا إذا ماتوفرت القريبة على شروط يضعها اغلب الشبان في حسبانهم كتمتع الفتاة بسمعة حسنة، وجميلة، و موظفة، إضافة إلى التدين الذي ليس من الضروري الاعتقاد بأنه مطلبا في حد ذاته، ولكن لما يؤديه من وظيفة ضمان عفة الفتاة chastity قبل وبعد الزواج، وهي القضية المحورية في اختيار الشريكة.

وعليه فقرار الطلاق يصبح اقل تكلفة على المستوى الاجتماعي إذا كانت الزوجة من خارج دائرة القرابة إذ لا يترتب عليه تبعات تذكر و يتم بهدوء. أحد المبحوثين كانت طليقته من أقاربه مما ترتب على الطلاق حدوث توتر في العلاقة بين أسرته وأسرتها، وهو الأمر الذي سوف يدفعه إلى البحث عن زوجة من خارج دائرة الأقارب المباشرين كما أكد خلال إحدى المقابلات.

ونشير بهذا الصدد إلى ان الزواج القرابي- وأن بطريقة غير مباشرة- قد يدفع بالرجل إلى ممارسة التعدد أي اقترانه بامرأة أخرى بعد عدة سنوات وذلك كحل عملي لتفادي طلاق الزوجة الأولى التي ربما كانت ابنة عم لا يود زوجها الاستمرار معها بشكل طبيعي... وأن الزوجة الثانية في الغالب تأتي من خارج الدائرة القرابية للزوج، وهو ما اتضح من دراسة سابقة حول التعدد لدى بعض الرجال في قرية بدوية إذ لوحظ ان الزواج الأول مرتب اسريا بينما يتم الزواج الثاني بمجهود شخصي من الرجل فهو قد بلغ سن تؤهله للاستقلال بقرار الاختيار (Al-Radihan, 2001).

سابعا: أسباب الطلاق المبكر

تبين من نتائج الدراسة ان هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى فصم العلاقة الزوجية و الأسباب المذكورة أدناه شائعة تم استخلاصها في ضوء ما أدلى به أفراد العينة من معلومات تفصيلية.

أولا: تضارب رغبات الشاب مع رغبات أسرته ، إذ تبين ان اغلب المبحوثين لم يكن لديهم تصور واضح عما يريدون قبل الأقدام على الاقتران بشريكة، عدا أنهم يرغبون في الزواج كما فعل قرناءهم، وتلبية لرغبات المحيطين بهم كالوالدين، وبسبب شعورهم ان الزواج مسألة أساسية لايجوز تأخيرها. كذلك فأن اغلب من تمت مقابلتهم أشاروا إلى شروط ينشدونها بالشريك: أخلاق، جمال...الخ. يقع الشاب والحال هكذا تحت تأثير مايسمع عن الشريكة، ولاسيما انه لايتوافر على وسائل مباشرة للتواصل معها سوى مايصله من إخبار ربما كانت غير دقيقة و عبر طرف ثالث. يتم أحيانا إسماع الشاب فقط مايود سماعه عن

الشريكة -كما قال احدهم- ويتم رسم صورة جميلة لها تقطع الطريق أمام احتمالات ان يرفضها. غني عن البيان ان رضا الأم (أم الشاب) عن المرشحة يظل مسألة محورية للمضي في العملية حتى نهايتها. وحقيقة الأمر فلدى الأم مواصفات خاصة بعروس ابنها ليس من الضرورة الاعتقاد أنها تلتقي مع مواصفات الابن. وقد اتضح من المعلومات التي تم التحقق منها ان شروط الأمهات تكاد تكون متطابقة حيث يمكن إيجازها بما يلي:

- ان تكون المرشحة من مستوى اقتصادي واجتماعي مشابه أو مقارب لأسرة طالب الزواج ولا مانع ان تكون من مستوى اقتصادي اقل شريطة ان تكون من أسرة حسنة السمعة، فالفتاة الفقيرة تستطيع تحمل شظف العيش مع الزوج لقلة البدائل المتاحة أمامها، كما أشار احد المبحوثين.

- ان لاتكون جميلة جدا، فهذا مدعاة لغرورها و الاستحواذ على الزوج أذا ما وقع تحت تأثيرها؛ الأمر الذي يجعله يوافقها في الرأي حتى وأن تطلب الأمر معارضة رغبات الأم والأخوات.....لذا تميل الأم إلى اختيار فتاة ذات جمال "معقول"...وهي العبارة التي كررها أكثر من مبحوث وأن بصيغ مختلفة.

- تميل الأم إلى اختيار زوجة تقبل العيش مع أسرة الزوج لضمان بقاء الابن مع أسرة الوالدين أطول فترة ممكنة، فبعض أمهات المبحوثين أردن من زوجة الابن ان تظل مع أسرته وتحترم والديه وأقاربه بصرف النظر عن رغباتها الخاصة.

- تضع الأمهات شرط إضافي لا يحظى بأهمية قصوى؛ بل يأتي في موقع متأخر وهو ان تكون المرشحة ربة بيت ماهرة، والمهارة المقصودة هنا تشير إلى العناية بالمنزل وعدم الإسراف ومهارات الطبخ والعناية بالضيوف...الخ. ان وجود زوجة تتوفر على هذه الصفة يساعد الزوج على بناء أسرة سعيدة كما أكد نسبة مرتفعة من المبحوثين، إلا ان الأمهات لايضعن هذا الشرط كأساس كما كان الحال عليه منذ عدة عقود. وقد يعود التخلي عن هذا الشرط إلى تغير نمط العمل الذي تمارسه زوجة اليوم في ظل وجود الخدم في المنازل وحقيقة ان كثيرا من العمل المنزلي

تقوم به خادمات يتم استقدامهن لهذا الغرض بما في ذلك إعداد وجبات شعبية موغلة في محليتها.

إما مواصفات الشبان فأنها بالإضافة إلى ماذكر حول أخلاق الفتاة وجمالها وتمتعها بسمعة حسنة بين قريناتها ومعارفها، فأن كثيرا ممن تم مقابلتهم كانوا يركزون على مسألة تتجاهلها الأمهات أحيانا أو أنها تغيب عن بالهن عند اختيار عروس للابن وتتمثل في تقارب المستويات الفكرية بين الشاب والفتاة حيث يعتقد الشبان ان هذا الشرط أساسي لاستمرار العلاقة فمن دون تجانس فكري يصبح احتمال الخلاف واردا؛ ما يقود في نهاية المطاف إلى علاقة فاشلة أو غير ناجحة تماما في أسوء الأحوال.

ويلعب التعليم (تعليم الطرفين) دورا لايمكن الاستهانة به في خلق التجانس المطلوب بين الشريكين، رغم ان مضمون التعليم ونمط التنشئة الاجتماعية السائدين يكرسان صورا نمطية وأحيانا غير واقعية تعمق الفروق بين الجنسين. معظم من تم مقابلتهم يحملون مفاهيم تقليدية فيما يتعلق بعلاقات الجندر والفروق الثقافية والاجتماعية بين الجنسين، ومن ثم تضاءلت فرص انسجامهم مع شريكاتهم منذ الأسابيع الأولى التي تلت عقد القران، ولا سيما إننا نتحدث عن جيل من الفتيات يختلف بدرجة ملحوظة عن جيل الأمهات فيما يتعلق بالنظرة إلى الزواج. وينطبق الأمر نفسه على الشبان فهم لايحملون نظرة مطابقة لنظرة إبائهم، ومن ثم لايقيم الأبناء اعتبارا لبعض قيم الآباء؛ وإذا قبلوا بها فأنهم يفعلون ذلك على مضض بسبب تأثير المحيط الاجتماعي. ينظر جيل الآباء والأمهات على سبيل المثال إلى الأسرة الممتدة والزواج القرابي و تقارب المستويين الاقتصادي والاجتماعي للأسر التي يودون مصاهرتها بدرجة عالية من الايجابية في الوقت الذي قد لايشاركهم أبنائهم نفس الشعور مما يشي بوجود هوة أجيال. وتصبح المشكلة أكثر تعقيدا عندما لايحدث تجانس فكري بين الشاب والفتاة حيث يحدث الطلاق لتكتشف الأسرتين وجود تباين بين الشاب والفتاة لا تستطيعان التحكم به، بل ان بعض الأسر تنظر إلى هذا التباين على انه غير منطقي أو غير مفهوم.

ثانيا: عدم معرفة الطرفين لبعضهما بشكل جيد قبل عقد القران يعد من أسباب الطلاق الرئيسية. وقد اتضح من النتائج ان معظم من تم مقابلتهم

لم يعرفوا طليقاتهم قبل عقد القران، وكل ما كان بحوزتهم من معلومات بلغهم عبر طرف ثالث كالأم والأخوات. و بكلمات احد المبحوثين:

"لم يكن لدي أي معلومات عمن كنت أريد الاقتران بها عدا ان أختي أسبغت عليها أوصاف كثيرة كالقول أنها جميلة وبيضاء.....الخ، ووصفتها بشكل مبالغ فيه ربما لإعجاب أختي بالفتاة، مما جعلني أهيم بها بالرغم من إنني لم أراها مطلقا. ومع ذلك فقد أصررت على رؤيتها بعد ان تم القبول المبدئي وما دار بين أمي وأمها. وفي اليوم المحدد ذهبت بصحبة والدتي وعندما دخلت علي في مجلس الرجال فوجئت بفتاة تختلف عما صورته لي أختي، فقد كانت الفتاة ممتلئة وأكبر سنا مما قيل لي عنها سابقا . لقد كانت ترتدي ملابس فضفاضة لم استطع من خلالها تبين ملامحها بشكل جيد عدا اليدين والوجه وشعرها الذي كانت تغطي نصفه. وليت الأمر وقف عند ذلك إذ أنها بعد ان سلمت لم تنبس ببنت شفة واحدة بالرغم من محاولتي الحديث معها. لقد كانت خجولة بدرجة واضحة.....وحقيقة فأن تلك الزيارة لم تخلق لدي انطباع جيد، إلا إني ومع مع مرور الوقت تنازلت عن بعض شروطي الخاصة بالشكل الخارجي لأني رأيت فيها أشياء جميلة لايمكن وصفها بالكلمات، بالإضافة إلى معرفتي عن أخلاقها الحميدة من أكثر من مصدر. وقد تسنى لي فيما بعد الحديث معها بالجوال ثلاث مرات قبل كتابة عقد القران وكانت محادثاتنا قصيرة ولاتستمر اكثر من دقائق معدودة لأنها كانت تصدني عن الأسترسال، فكلماتها مقتضبة وكان علي دائما ان ابدا الحديث أو أجد موضوعا يمكنني التحدث فيه..... توصلت في نهاية المطاف الى فكرة أن أحاديثنا قد تطول وربما استطيع من خلال محادثتها معرفتها جيدا بعد كتابة عقد القران.....ولم يطل انتظاري فبعد كتابة العقد (بعد ثلاث اسابيع من الزيارة

الاولى) بدأت اتحدث معها بشكل مطول وأصبحت تتحدث بدون تردد في موضوعات من اختيارها وكان من الواضح ان هدفها من التركيز على موضوعات بعينها كان محاولتها معرفتي بشكل أفضل وهو ماقدرته فيها.....و بمرور الوقت وتكرار محادثاتنا الهاتفية تكشف لنا تباين حاد في بعض مواقفنا تجاة الحياة والزواج واشياء كثيرة، وتبين ان هناك اختلاف في أهتماماتنا وحتى هواياتنا بدرجة تجعل من المستحيل الأستمرار في العلاقة حتى نهايتها.....اعتقد اننا كنا محظوظين فقد تسنى لنا معرفة بعضنا بشكل افضل على الأقل من خلال الهاتف...وكنت محظوظا انني لم ادخل بها وانسحبت في مرحلة مبكرة -بعد شهرين من كتابة العقد- قبل ان يتورط كلانا، بالرغم من الخسارة المادية التي ترتبت على بسبب قراري في الأنفصال.....وحقيقة فأنني غير نادم اطلاقا لأني لم اسبب لها أي أذى.... لقد تمكنت من معرفتها بشكل افضل وهو ما ساعدني على اتخاذ قرار الطلاق ، وحقيقة فأن تسرعي في كتابة العقد كان بدافعين: رغبتي الجادة في معرفة خطيبتي اذ لم يكن ليتسنى لي الحديث معها أو مقابلتها لو لم نكن قد عقدنا قراننا، وثانيا رغبتي في تأثيث بيت الزوجية خلال الفترة التي تسبق الزواج وما يتطلبه ذلك من تنظيم لأموري المالية....."

ويتبين من الحالة أعلاه ان المبحوث تعمد الإسراع بأجراء عقد القران للأسباب التي اوردها إلا ان أهم تلك الأسباب- وهو ما اتضح في مقابلات لاحقة- كان رغبة الطرفين المشتركة في معرفة بعضهما جيدا قبل الزفاف. لقد نظرا إلى الفترة التي تلي العقد و تسبق الزفاف كفترة خطوبة -وليس زواج- لكي يتعارفا عن كثب، فالقيود الاجتماعية والأسرية التي تمنع التقاء الطرفين قبل الزواج عجلت بعقد القران. ومع ذلك فأن فصم العلاقة لاحقا -الخطوبة مجازا- ترتب عليه صدور وثيقة

طلاق تجعل من الطرفين "مطلقين" حتى وأن لم تحدث المساكنة الشرعية مما يجعلنا نستبعد صفة الزواج المكتمل عند التمعن بالحالات الواردة في مجمل هذه الدراسة. اغلب المبحوثين أشاروا إلى ما يوحي بأنهم أرادوا من الإسراع بعقد القران خلق فرصة للتعارف قبل الزفاف ومن ثم كانت فكرة الطلاق تدور في أذهانهم منذ البداية.

ثالثا: اختلاف توقعات كل طرف كان احد أسباب الطلاق حيث تبين ان لدى كل طرف (الشاب والفتاة) تصور غير دقيق لما يمكن ان يحصل كل منهم عليه من الطرف الآخر، وهي التوقعات التي قد لا تتحقق دفعة واحدة وقبل عدة سنوات. وكما أشار احد المبحوثين فأن الزواج أشبه مايكون بصفقة تجارية وعندما لاتحقق مبتغى الأطراف أو ان هناك خسارة محتملة فأنهم يسعون إلى إنهائها بأقل ضرر ممكن. احد المبحوثين أشار إلى اختلاف توقعاته عن توقعات طليقته فقد كانت تفكر بإنهاء دراستها بعد الزواج لأنها في المرحلة الجامعية وتحتاج إلى سنتين للحصول على المؤهل التعليمي وإنها ليست راغبة في الإنجاب حتى تنهي دراستها، بينما كانت رغبة طليقها الإنجاب. وأضاف المبحوث ان حصول الطلاق قبل الزفاف كان حلا مناسبا وانه لم يترتب عليه معاناة احد الطرفين عدا الجانب المالي الذي يمكن تعويضه كما أفاد. وقد أكد البعض ان قرارهم في الطلاق لم يكن متسرعا و انه كان حلا لموقف متأزم كان من الممكن ان يشكل معاناة مستمرة فيما لو استمر الزواج.

رابعا: ومن أسباب الطلاق التي أوردها بعض المبحوثين بروز شروط عند أحد الأسرتين تم تجاهلها أو نسيانها عند كتابة عقد القران. أوضح احد المبحوثين ان علاقته بطليقته كانت أكثر من جيدة ولم يدر بخلدهما ان علاقتهما سوف تنتهي بالطلاق لاحقا، إلا ان إصرار والدة الشاب على ان يقيم معهم بعد زواجه ووقوعه تحت تأثير رغبتها جعل أهل طليقته لا يقبلون بالأمر الذي كان بمثابة سبب وجيه لطلب الطلاق من وجهة نظرهم، علما ان موقف الفتاة لم يكن معارضا للبقاء مع أسرة الزوج كما أفاد المبحوث. ويدخل تحت المستجدات أمور تتعلق بالجانب المادي كالشروط الخاصة بمستوى صالة الأفراح وعدد المدعوين وطريقة الحفلة وما يجب على أهل العريس أو أهل العروس توفيره والقيام به، فإذا لم

يحدث تفاهم تام بين الأسرتين حول أمور كهذه فأنها قد تكون مصدر مشكلات تمنع إتمام الزواج وقد تؤدي إلى الطلاق عندما يتشدد كل طرف في شروطه.

وأخيرا: فقد أورد إفراد العينة أسباب أخرى للطلاق لعل أهمها ما تكرر ذكره في أكثر من مناسبة كالقول بعدم تجانس الطرفين فكريا وثقافيا وتباين أرائهم، وهي الأمور التي يتضح أهميتها بعد عقد القران عندما يتسنى للشاب والفتاة الاختلاط و الحديث إلى بعضهما. وقد أفاد احد المبحوثين ان الفترة التي تلت عقد القران كانت جيدة للطرفين بالرغم من عدم إتمام الزواج، إذ تسنى لكل طرف معرفة الطرف الأخر جيدا ما ساعدهم في نهاية المطاف على اتخاذ قرار الطلاق بوقت مبكر لاستحالة توافقهم منذ البداية على أمور يعدونها أساسية ومفصلية في نجاح العلاقة الزوجية كما أفادوا.

الفصل الخامس

مناقشة واستنتاجات

سلطت هذه الدراسة الضوء على الطلاق المبكر الذي يسبق الزفاف، وهو الموضوع الذي تم تجاهله في دراسات سابقة ربما لاعتقاد مفاده إن هذا النمط من الطلاق نادر جدا. وقد عرفنا هذا النوع من الطلاق بأنه: "الطلاق الذي يقع بعد إتمام عقد القران وقبل الدخول بالزوجة"، تمييزا له عن الطلاق المبكر الذي يأتي بعد الدخول بالزوجة. وعليه فأن الطلاق الذي تناولته هذه الدراسة هو الطلاق الذي لا يتضمن السكن بالمفهوم الشرعي وكذلك المعاشرة الجنسية التي قد يترتب عليها حمل وإنجاب.

وقد لوحظ إن هذا النمط من الطلاق يقع بين أوساط الشباب بشكل عام وذلك من خلال الحالات التي تم الوصول إليها، إلا إن عدم توفر بيانات إحصائية حول حجمه، وعدم تنميط حالات الطلاق في إحصاءات المحاكم يجعلنا نحجم عن القطع بعدم وقوعه لدى فئات العمر الأكبر سنا. وقد تكونت عينة الدراسة من مطلقين (ذكور) تم سبر غور حالاتهم من خلال سلسلة من المقابلات الطويلة، مع توظيف أداة تاريخ الحياة كأداة مكملة للمقابلة. إما الحصول على العينة فقد تم من خلال أسلوب كرة الثلج snowballing لصعوبة وجود العينة في مكان محدد. تم بهذا الخصوص الاهتداء إلى عدد صغير من الحالات التي تنطبق عليها شروط العينة في مدينة الرياض أرشدتنا إلى حالات أخرى مماثلة إضافة إلى حالات تم الوصول إليهم بواسطة معارف الباحث خلال مرحلة جمع المعلومات.

وقد تسنى مقابلة ٢٣ مطلقا، إلا إن النتائج اقتصرت على البيانات المفصلة التي أدلى بها ١١ مطلقا لمبررات سقناها في الفصل الخاص بالإجراءات المنهجية، فبعض المبحوثين ومنذ المقابلات الأولى أحجموا عن الحديث إلى الباحث لأيمانهم إن الطلاق شأن خاص لا يجوز تناوله أمام الآخرين بما فيهم الأصدقاء والأقارب فضلا عن باحث. وتفرض العادات والتقاليد وقبل ذلك الدين عدم الخوض بموضوعات قد تسيء إلى

احد طرفي العلاقة الزوجية التي انتهت بالطلاق، فالفتاة التي مرت بتجربة طلاق قد تواجه مشكلة أن لا يتقدم آخرون لخطبتها إذا ماتم إشاعة مسؤوليتها عن الطلاق، ولاسيما إن المرأة تتحمل الشطر الأكبر في مسئولية الطلاق حتى وان لم يكن لها يد فيه انطلاقا من ثقافة ترى ذلك. وينطبق الأمر نفسه على الشاب إذ تتردد بعض الأسر في قبول تزويج المطلق خوفا إن يتكرر الأمر مع أبنتهم. وفي مواقف كهذه فأن اغلب المطلقين والمطلقات يرددون عبارات عامة كالقول "لم يحدث توفيق" وبعضهم يقول "الزواج قسمة ونصيب" وهي عبارات تبرر الطلاق ما يجعل السائل عن سببه يحجم عن الاسترسال في أسئلته وفضوليته، على إن إيمان الأفراد في هذا الأمر ينطلق من فكرة الإيمان بالقدر الذي لا يعلمه إلا الله. وحقيقة فأن التبرير الديني يقدم إجابة نهائية تقطع الفرصة أمام محاولة البحث عن الأسباب التي أدت إلى الطلاق؛ فالقول بفشل احد الطرفين أو بروز عقبات أمام احدهما في فهم بعضهما أو وجود عيوب خلقية أو أخلاقية عند احد طرفيه أمور لايتم مناقشتها. وتظل فكرة "الستر" مطلوبة دينيا ومبررة اجتماعيا إذ كثيرا ما ترددت عبارة "الله يستر عليها" أو "الله يستر عليه" عندما يلقي احد الطرفين تبعة الفشل على الطرف الآخر مع ما تحمله العبارة في طياتها من مدلول يشي بوجود ما يستوجب ستره عند الطرف الذي يحمله المتحدث مسئولية الطلاق.

أرادت الدراسة بشكل عام معرفة أسباب الطلاق وسمات المطلقين، إلا إن مرحلة جمع البيانات أبرزت عددا من القضايا ذات العلاقة مما استلزم مناقشتها لتقديم صورة اجتماعية لعملية اختيار الشريك والإجراءات المتبعة في ذلك، وعقد القران، وأسباب لجوء البعض إلى التعجيل بعقد القران، ولماذا يتم تأخير عقد القران إلى ليلة الزفاف أيضا. قد لا تقدم المعلومات جديدا للقاري المحلي إلا أنها ربما أرشدت إلى موضوعات أخرى تستحق الدراسة والتوسع فيها كدور المرأة في عملية اختيار زوجة لأبنها أو احد إخوانها وهو دور تلعبه النساء بمهارة فائقة. يعتقد البعض إن قرار الزواج مسألة تخص الرجال وإنهم هم من يقومون به إلا إن النتائج تشير إلى عكس ذلك فالنساء ينجزن معظم العمل ليكون

دور الرجال مكملا لدور النساء و تتويجا له، ولاسيما إن عملية الاختيار الفردي الحر (اختيار الشريك) غير واردة في معظم الحالات فالمجتمع السعودي يتسم بدرجة من المحافظة التي تتجلى احد مظاهرها في إجراءات الزواج بدء من عملية البحث عن عروس وانتهاء بالطلاق. وقد تبين من النتائج إن عدم الانسجام والتوافق بين الطرفين كان احد أهم الأسباب وهو ما تكشف للمطلقين بعد عقد القران حيث استفادوا من الفترة الواقعة بين عقد القران وليلة الزفاف كمرحلة خطوبة وظفها بعض المطلقين لمعرفة شريكاتهم ليتبين انههم عملوا في النطاق الاجتماعي المسموح لهم به. وقد اتضح أيضا إن عملية اختيار الشريك كانت على جانب كبير من الأهمية كأحد أسباب الطلاق فهي غالبا ما تتم بمعزل عن موقف الإطراف المعنية بالزواج إي الشاب والفتاة. بل إن دورهما يصبح غير ذي أهمية فالاختيار عملية تتم بين أسرتين وليس رجل وامرأة أرادا الاقتران يبعضهما. هذه القضية تشير إلى ذوبان الإرادة الفردية أمام إرادة المجتمع؛ فكلمة الأخير هي المسموعة وذلك بصرف النظر عن الأفراد المعنيين بالعلاقة. إن عدم مباركة المجتمع للعلاقة التي يطلق عليها "زواج" يجعلها ناقصة ولا تحظى بشرعية اجتماعية كافية بل إن المجتمع قد يمنع نشوؤها وربما فصم عراها، وهو ما يعني إن قرار الزواج يظل قرارا لأسرتين بالدرجة الأولى وليس قرارا يتخذه رجل وامرأة يريدان الارتباط بعلاقة زوجية.

وحول سمات المطلقين الذين تم مناقشة بعضا منها في الدراسة فأن النتائج انتهت إلى إن جميع من تم بحث حالاتهم كانوا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و ٣٢ سنة، جاءوا من خلفيات اجتماعية متباينة (حضر-ريف..الخ) إلا انه يمكن تصنيفهم بأنهم شرائح من الطبقة الوسطى المتنامية في مدن المملكة عند اخذ المعايير الاقتصادية بالاعتبار فجميعهم أتوا من اسر ذات دخول متوسطة إلى مرتفعة وتعليمهم جامعي أو مايعادله، ويعملون بوظائف ثابتة ولهم دخول، ويعيشون في مدينة الرياض، ويتعرضون لكثير من المؤثرات الثقافية بفعل العولمة والاحتكاك مع ثقافات أخرى ووافدة، وبعضهم تسنى له السفر خارج

المملكة. وقد تعذر تصنيفهم على أساس (متدين أو اقل تدينا) فمعظمهم يتسمون بدرجة من التدين ويؤدون الواجبات الدينية بانتظام.

وبالرغم من صغر حجم عينة الدراسة إلا أنهم قد يمثلون شريحة واسعة من الشباب السعودي ممن هم في سنهم فهم يحاولون التوفيق بين متطلبات عصرهم، وقناعاتهم الدينية، والمتواضعات الاجتماعية التي نشئوا في ظلها. وقد ذكروا أنهم يواجهون صعوبة في التوفيق بين كل ذلك لإدراكهم حجم التغيرات التي يمر بها مجتمعهم في العقد الأخير، وهم كثيرا ما القوا باللائمة على الانفتاح الإعلامي بجانبه السلبي، واعتقادهم بالأثر الذي يحدثه في المجتمع. يمكن القول إجمالا إن عينة البحث متناهية مع الثقافة الدارجة mainstream بدرجة كبيرة خاصة فيما يتعلق بموقفهم من المرأة وتمثلهم لأيديولوجية الجندر السائدة، إلا إن بعض عناصر هذه الثقافة لا تحقق طموحاتهم؛ بل يعتقدون أنها تكبلهم وهو ماعبروا عنه مرارا وبطرق مختلفة، ولعل لجوؤهم إلى خيار الطلاق كان احد الطرق التي عبروا من خلالها عن مواقف رافضة لبعض القيم الاجتماعية بالرغم من الضرر الاجتماعي والنفسي الذي أحدثه الطلاق لهم ولطليقاتهم. أنهم برفضهم يعبرون عن جيل يتأرجح بين ثقافتين: ثقافة جيل الآباء التي تتسم بدرجة من السكونية والمحافظة، وثقافة عصر سريع الإيقاع. وقد اشرنا إلى هذه النقطة في ثنايا التحليل عند الحديث عن هوة الأجيال والأثر الكبير الذي تحدثه مما يعيدنا مرة أخرى إلى النظرية الوظيفية التي عرضنا موقفها حيث يرى أصحاب هذه النظرية إن التغير في "موجهات الفعل" كالقيم والمعايير الاجتماعية (النسق القيمي) ينجم عنه أثرا سلبيا؛ فجيل اليوم الذي نتحدث عنه في هذه الدراسة وبفضل وسائل الإعلام والتعليم الذي حصل عليه وبفضل الاحتكاك الثقافي تسنى له بلورة قيم خاصة به تختلف عما هو مألوف وسائد. إن طريقة تفكير جيل اليوم تعكس والى درجة كبيرة ثقافة شباب فرعية youth sub-culture قد لا تتطابق تماما مع ثقافة من هم أكبر منهم سنا كآبائهم، وفي الوقت ذاته يراد منهم الامتثال لثقافة الآباء في قضايا يرونها على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهم كحرية اختيار الشريك ونمط الأسرة المفضل. أنهم أمام مفترق طرق فهم مكبلون بثقافة مثقلة

بالتقاليد التي تبدو عصية على التغيير ولا توفر خيارات كافية على الأقل على المستوى الفردي، وفي الوقت ذاته ينفتحون على ثقافة العولمة والشبكة العنكبوتية والجوال؛ الثقافة التي يتماهون مع كثيرا من عناصرها. هذا التناقض يخلق لديهم رفض ربما عبروا عنه بصور مختلفة ومنها الطلاق.

تم بحمد الله.

المراجع

المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- بركات، حليم (٢٠٠٠) المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرويلي، اسماء بنت قريان (٢٠٠٥) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بأنماط الزواج. رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع. الرياض: جامعة الملك سعود.
- الزراد، فيصل وآخرون (١٩٨٧) دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الأمارات العربية المتحدة. دبي: دار القلم.
- شلبي، ثروت محمد (١٩٨٨) الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة. جدة: دار المجمع العلمي، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
- الصابوني، عبدالرحمن (١٩٨٣) نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام. القاهرة: مكتبة وهبة.
- عشا، غسان (١٩٩٧) الزواج والطلاق وتعدد الزوجات في الإسلام. الأحكام الفقهية وتبريرات الكتاب المسلمين المعاصرين. لندن وبيروت: دار الساقي.
- العيسوي، عبدالرحمن (٢٠٠٤) علم النفس الأسري. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- الغانم، كلثم علي غانم (١٩٩٨) ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية. الدوحة: جامعة قطر.
- الغندور، أحمد (١٩٧٢) الأحوال الشخصية في التشريع الأسلامي. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- الفيصل، عبدالله عبدالرحمن (١٩٩١) بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في أحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية. الرياض: مجلة جامعة الملك سعود. مج ٣ (مجلة الآداب) ص ص:١٨٩-٢١٦.

- الكبيسي، أحمد (١٩٧٧) الأحوال الشخصية في الفقة والقضاء والقانون. بغداد: (د.ن).
- المملكة العربية السعودية (٢٠٠٦) الموقع الالكتروني لوزارة العدل. www.moj.gov.sa
(يضم الموقع بعض الاحصاءات والتقارير ويقدم لمحة عن نشاطات الوزارة).
- ناشمياز، شافا وديفيد (٢٠٠٤) طرائق البحث في العلوم الاجتماعية. ترجمة الدكتورة ليلى الطويل. دمشق: بترا للنشرو التوزيع.
- الهزاني، نورة عبدالله (١٩٨٦) العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة: دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة في علم الأجتماع. الرياض: جامعة الملك سعود.

Works in English:

- Baker, Therese (1994) Doing Social Research. New York: McGraw-Hill Inc.
- Creswell, John (1994) Research Design: Qualitative & Quantitative Approaches. London: Sage Publications.
- Dennis, N (1975) "Relationships" in Butterworth and Weir (Eds) the Sociology of Modern Britain. Glasgow: Fontana.
- Fletcher, Ronald (1988) The Shaking of the Foundations: Family and Society. London: Routledge.
- Goode, William (1976) "Family Disorganization" in Robert Merton and Robert Nisbet (eds.) Contemporary Social Problems (4th Ed.) New York: Harcourt Brace Jovanovich. PP. 511-554.
- Haralambos, M & Holborn, M (1995) Sociology: Themes and Perspectives. (4th Ed.).London: Harper Collins Publishers.
- Harrt, Nicky (1976) When Marriage Ends: A Study in Status Passage.
London: Tavistock.

- Leach, Edmund (1967) A Runaway World? London: BBC Publications.
- Parsons, Tallcot and Ronald Fletcher (1955) Socialization and Family Interaction Process. New York: The Free Press.
- Radihan, Khaled (2001) Nomadic sedentarisation in Saudi Arabia with special reference to the Shararat. Unpublished PhD thesis. University of Wales, Swansea.
- Robson, Colin (1996) Real World Research. Blackwell: Cambridge, Ma.
- Scanzoni, John (1983) Shaping Tomorrow's Family. Theory and Policy for the 21st Century. London: Sage Publications.
- Shaefer, Richard and Lamm, Robert (1992) Sociology (4th Ed.). New York: McGraw-Hill Inc
- Willmott, P. and Young, M (1960) Family and Class in a London Suburb. London: Routledge & Kegan Paul.

Abstract

In order to know why some young men divorce wives before wedding, a research was carried out aiming at answering a number of queries among them: why the respondents have divorced their wives before the wedding day? Eleven divorcee' (males) aged between 24 and 32 from different backgrounds were reached by a snowball sampling method and interviewed, and additionally a "life history" method supplemented the gathered data. Findings reveal that marriage is still arranged, while couples seeking marriage take advantage of the period bewteen the contract marriage or "*milka*" and the wedding day to know each other intimately. During that period, they discovered that they would not match their brides causing them to divorce them to avoid more future difficultiues. The cases interviewed expressed disastisfaction with arranged marrige, claiming it hinders their choices in vital decisions such as mate selection.